الجلسة الثانية والأربعون

- التاريخ : الخميس 25 جمادى الأولى 1419 (1998/09/17).
- الرئاسة : السيد المصطفى عكاشة الخليفة الأول لرئيس مجلس المستشارين والسيد إدريس بسيط الخليفة الثاني لرئيس مجلس المستشارين.
- التوقيت : ثلاث ساعات ونصف الساعة ابتداء من الساعة التاسعة والنصف صباحاً.
- جدول الأعمال :

1 - مواصلة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المتعلقة بالقطاعات التالية :

- العدل.
- حقوق الإنسان.
- الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.
- الأمانة العامة للحكومة.
- العلاقات مع البرلمان.

* السيد المصطفى عكاشة رئيس المجلس :

بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيدة والسادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

نخصص جلسة اليوم لمناقشة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة على التوالي بكل من لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، ثم لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية ولجنة المالية والتخطيط والتنمية الجهوية.

نشرع الآن في دراسة الميزانيات المرتبطة بلجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان، وأعطي في البداية الكلمة للسيد مقرر اللجنة، فليتفضل.

* المستشار السيد مولاي إدريس علوي مقرر لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان والوظيفة العمومية :

بسم الله والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين

السيد الرئيس الموقر،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارين المحترمين،

يشرفني أن أعرض على أنظار المجلس الموقر التقارير التي أعدتها لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بمجلس المستشارين حول دراستها لمشاريع الميزانيات الفرعية برسم سنة 1998-1999 للقطاعات الحكومية التي تدخل في اختصاصها، ويتعلق الأمر بالميزانيات التالية :

- ميزانية وزارة العدل،
- ميزانية الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان،
- ميزانية وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري،
- ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان،
- ميزانية الأمانة العامة للحكومة.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر السادة الوزراء والسيد الأمين العام للحكومة على العروض القيمة التي قدموها أمام اللجنة بمناسبة دراسة الميزانيات الفرعية التي عكست التوجهات العامة لسياسة الحكومة في القطاعات التي يمثلونها. كما لا تفوتني الفرصة لأشيد بجو الحوار البناء والإيجابي الذي طبع اجتماعات اللجنة أثناء دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية، والذي يعبر عن الاهتمام المتميز الذي يوليه السادة المستشارون لهذه القطاعات التي تعتبر إحدى ركائز البرنامج الحكومي في الإصلاح الشامل سواء فيما يتعلق سواء منه بإصلاح وتحديث قطاع القضاء والإدارة والنهوض بقطاع حقوق الإنسان، وتطوير العلاقات بين السلطتين التشريعية والتنفيذية وإرساء قواعد الديمقراطية ببلادنا.

وهكذا فقد أتاحت مناقشة مشروع الميزانية الفرعية لوزارة العدل لكافة السادة المستشارين فرصة نقاش فقهي وقانوني معمق حول كل القضايا المتعلقة بالقضاء والعدالة، تتناول السياسة العامة للوزارة في إصلاح وتقويم القضاء لرد الاعتبار لجهاز العدالة كمرفق حيوي يساهم في مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها بلادنا.

وبخصوص ميزانية الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري فقد تمحورت المداخلات حول مخطط الحكومة لتطبيق برنامج الإصلاح وتحديث الإدارة انطلاقاً من التصريح الحكومي الذي تضمن الإعلان عن فتح أوراش كبرى لإصلاح الإدارة ومدى قدرة الوزارة على بلورة ذلك المخطط بالنظر لضعف الاعتمادات المرصدة لها برسم هذه السنة.

كما كانت دراسة الميزانية الفرعية لوزارة حقوق الإنسان مناسبة للسادة المستشارين لطرح عدد من التساؤلات وإبداء عدة ملاحظات تركزت حول سياسة الحكومة للنهوض بقطاع حقوق الإنسان وتدعيمها وحمايتها في إطار التمسك بالتوابث الإسلامية والمبادئ الإسلامية وكذا إنعاش ثقافة حقوق الإنسان وملاءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية.

وبالنسبة لمشروع الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، فقد تم التأكيد على أهمية هذه الوزارة في تنظيم العلاقات بين الحكومة والبرلمان بمجلسيه وتفعيل للعمل التشريعي، ودعا المتدخلون إلى ضرورة البحث عن سبل لبلورة كيفية تحسين أداء الأسئلة الشفهية والكتابية معا حتى تؤدي دورها في المراقبة التشريعية.

كما تم التأكيد على ضرورة تمكين هذه الوزارة من الوسائل المادية والبشرية الكافية لمسايرة نشاط المؤسسات التشريعية في مجال المراقبة والتشريع بعد التطور الذي حصل في المشهد المؤسساتي الدستوري المغربي بناء على التعديل الدستوري الأخير الذي أقر النظام البرلماني ذي الغرفتين.

أما الميزانية الفرعية للأمانة العامة للحكومة فقد أتاحت دراستها للسادة المستشارين فرصة طرح عدد من الملاحظات والاقتراحات انصبت على دور الأمانة العامة للحكومة في إعداد النصوص التشريعية وتحريك العمل الحكومي، مما يحتم توفرها على أطر عليا ذات خبرة قانونية متشبعة بروح البحث والاجتهاد. كما أثيرت عدة تساؤلات حول عدد من النقط التي تدخل في اختصاص الأمانة العامة للحكومة.

سيدي الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

تلكم ورقة تقديمية تضمنت ملخصا للمناقشات التي جرت داخل اللجنة بمناسبة دراسة مشاريع الميزانيات الفرعية المرتبطة باللجنة.

ولمزيد من الإيضاحات نحيل السادة المستشارين إلى نصوص التقارير المعدة بهذا الشأن.

وجدير بالذكر أن اللجنة صوتت بتاريخ 14 شتنبر 1998 على مشاريع هذه الميزانيات. وأسفر التصويت عن النتائج التالية :

أولاً : مشروع ميزانية وزارة العدل :

الموافقون : 13 صوتاً

المعارضون : 7

الممتنعون : لا أحد

ثانيا : مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان :

الموافقون : 12

المعارضون : 8

الممتنعون : لا أحد

ثالثا : مشروع ميزانية وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري :

الموافقون : 13

المعارضون : 7

الممتنعون : لا أحد

رابعا : مشروع ميزانية الأمانة العامة للحكومة :

الموافقون : 12

المعارضون : 8

الممتنعون : لا أحد

خامسا : مشروع ميزانية الوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان :

الموافقون : 12

المعارضون : 8

الممتنعون : لا أحد

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم. أفتح باب المناقشة وأعطي الكلمة لأول متدخل في هذه المناقشة المتعلقة بوزارات العدل والتشريع وحقوق الإنسان والوظيفة العمومية والإصلاح الإداري. أعطي الكلمة للمستشار السيد أحمد البوزيدي.

* المستشار السيد أحمد البوزيدي :

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدات والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني أن أتدخل باسم التجمع الوطني للأحرار في مناقشة القطاعات التابعة للجنة العدل والتشريع.

وفي البداية أتطرق إلى وزارة حقوق الإنسان وما لها من أهمية داخلية وخارجية خاصة في هذه المرحلة الهامة التي يعرفها المغرب وسط نظام عالمي يعيش تنافرات وتفتتات داخل القارات، وبالخصوص في إيفريقيا التي لا زالت تناضل ضد مخلفات الأنظمة البائدة من أجل وضع أسس ديمقراطية تمهدها للانخراط في مسلسل حقوق الإنسان. هذه المسألة التي لن ينتهي القرن إلا بتحقيق خطوات أخرى بعيدة في هذا الميدان، إذ لا يمكن لدولة تحمل هذا المشعل أن تتملص أو تتراجع عن مسيرة الحريات والحقوق والضمانات.

والمغرب الذي يعيش وسط هذه القارة كدولة لها ماض عريق وتاريخ مجيد، إلتزم منذ الاستقلال بدولة الحق والقانون وحقق كثيرا من المنجزات تمثلت بالأساس في تعديلات دستورية جوهرية وقوانين مهمة ارتقت جميعها بآليات العمل المؤسساتي إلى مستوى الحداثة. واليوم المغرب في مرحلة تاريخية متميزة وانطلاقة ديموقراطية تبشر بعهد جديد تتفتح فيه الإرادات وتلتقي فيه العزائم والنيات الصادقة وتنشر التنافس والتباري السياسي في خدمة الإنسان.

ولقد أوحى اقتراب بداية القرن المقبل إلى الإنسانية بالتصحيح وأملى عليها أن تبادر إلى التجاوب مع المدنية المعاصرة ومؤهلات الأفراد والجماعات القادرة على الخلق والإبداع متى توفرت لها الكرامة والمساواة في الحقوق والواجبات.

وإن حرصنا على ضمان حقوق الإنسان وكرامته أمر تمليه تعاليم ديننا الحنيف. وحين تضع الحكومة من بين أهدافها صيانة هذه المبادئ، فإنها تجسد تمسك مجتمعنا بقيمه الروحية، ولا نذكر هنا كل ما تحقق في بلادنا من منجزات في هذا المجال فيما نص عليه الدستور من احترام حقوق الإنسان كما هو متعارف عليه دوليا، والمصادقة على المعاهدات الدولية في هذا الإطار وإحداث هياكل متعددة كالمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ووزارة خاصة لحقوق الإنسان.

ونحن في التجمع الوطني للأحرار نعتبر كل هذه التوجهات والإرادات والأشواط والمراحل التي قطعها المغرب في ميدان حقوق الإنسان رصيداً هاما، ونسجل تعهد الحكومة بمواصلة العمل من أجل تنمية حقوق الإنسان واحترامها خاصة وأن على رأس هذه الوزارة شاب من كبار المناضلين الحقوقيين والعارفين بملفات حقوق الإنسان وقضاياها، ومن المؤسسين الأوائل لإدارة المنظمة الحقوقية ببلادنا، ولنا اليقين التام أنه سيواصل نضاله من أجل تحقيق خطوات في هذا الاتجاه والسهر على التطبيق الصحيح وترجمة التشريعات في هذا المجال إلى واقع ملموس ليشعر المواطن حقا أنه مطمئن على حقوقه المدنية والسياسية والاقتصادية وأنه في مأمن من كل أصناف التجاوزات والتعسفات.

وإننا بهذه المناسبة نثمن اهتمام الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان من خلال تعبيرها عن الاستعداد للإهتمام بالمواطنين المغاربة المقيمين بالخارج، والخروقات والتمييز وكل أنواع المضايقات التي يتعرضون لها بالمهجر، أي في بلدان تدعي الدفاع عن حقوق الإنسان.

حضرات السيدات والسادة،

أنتقل إلى قطاع الإدارة العمومية، هذه الإدارة التي تعتبر المحرك الدافع للمسلسل التنموي للبلاد والمرآة التي تعكس تقدم البلاد وتطورها، والواقع أن إدارتنا ليست في مستوى تطلعات المغرب الجديد وأنها تشكل صخرة عاتية تنكسر عليها الكثير من المطامح والتوجهات، وإننا في التجمع الوطني للأحرار نطالب منذ تأسيس هذا الحزب بإصلاح الإدارة وتطويرها وتطهيرها من التعفنات والفساد.

حضرات السيدات والسادة،

لقد عرض التصريح الحكومي، وبشجاعة، ما يسود الإدارة من خلل ومدى تأثير الإدارة على الحياة العامة، وشدد اللهجة على تصحيح وتخليق الإدارة لتستجيب لرغبات الأمة وأن تسير في مستوى المرحلة. وإننا في التجمع الوطني للأحرار ندعو إلى تحرير الإدارة من البيروقراطية المسيطرة والمساطر الجامدة والمعقدة والمتجاوزة والمعاملات السيئة التي تشل حركة التنمية وتوتر أعصاب المستثمرين المغاربة والأجانب فيضطرون إلى الانكماش والتراجع إضافة إلى ما يتعرض له المواطنون من خروقات وهضم للحقوق.

ولنا الأمل في حكومة التناوب، وفي شخص السيد وزير الوظيفة العمومية أن تترجم تطلعاتنا حول الإدارة إلى واقع ملموس، وإحلال عقلية جديدة داخل هذا الجهاز مواكبة للتطور الاقتصادي والاجتماعي للبلاد وتحسين حالة الموظف المادية والمعنوية.

حضرات السيدات والسادة،

بخصوص قطاع العدل الذي يعتبر الأداة للحفاظ على توازن المجتمع واستقراره وضمان حقوق المواطن، فإننا لا زلنا لم نشعر بالارتياح في هذا المجال الحيوي رغم توفر بلدنا على مجموعة مثالية من القوانين والنصوص، ولا يمكن في نظرنا الوصول إلى ما نريده لهذا الجهاز من فعالية ومن قيامه بدوره الحقيقي إلا بضمان استقلال كامل للقضاء وترقية أجهزته وتحسين وضعية أطره وأعوانه، وللقضاء ارتباط بالاقتصاد إذ أنه متى تعالى صيته في الخارج أمكن لبلادنا استهواء المستثمرين وطمأنتهم على حقوقهم. فإذا كنا نريد قضاء حرا ونزيها وسريعاً، فعلينا أن ندعم قضاءنا ونعمم المحاكم التجارية في كل جهات المملكة لأنها الملجأ الوحيد الذي يلجأ إليه كل متنازع من أجل تسوية حميمية ترضي الطرفين وتخلق جوا يسوده الاستقرار والاطمئنان والائتمان في صفوف الفاعلين الاقتصاديين.

وفي الختام، إن مساندتنا ودعمنا لهذا القانون المالي هو أملنا في تحقيق ما تعهدت الحكومة بتحقيقه من آفاق مستقبلية وما وعدت به من إجراءات وتدابير استعجالية كافية للتتبع والمراقبة والشفافية.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار، الكلمة الآن للمستشار السيد محمد أوخيار.

* المستشار السيد محمد أوخيار :

بسم الله الرحمان الرحيم، وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

السيد الرئيس،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة والسادة المستشارون المحترمون،

يشرفني باسم فريق الحركة الديمقراطية الاجتماعية أن أتدخل لمناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل برسم سنة 1998-1999. ولابد في البداية من الإشارة إلى أنه بعد اطلاعنا على فحوى ميزانية التجهيز والتسيير لهذه الوزارة، وبعد دراسة مستفيضة وشاملة لجميع جوانب الاقتراحات والإجراءات الأولية التي تعتزم الوزارة القيام بها للإصلاح والنهوض بهذا القطاع والنهوض بقطاع العدل ببلادنا، وبعد تفحصنا الدقيق لما حفلت به فصول الميزانية الفرعية لوزارة العدل استطعنا الخروج ببعض الملاحظات والاستنتاجات التي تصب كلها في هذا الاتجاه.

بادئ ذي بدء أود أن أشير هنا إلى أن الميزانية الفرعية لوزارة العدل لا يمكن لها النهوض بحاجيات هذا القطاع الحيوي ولا ننتظر منها ذلك، وهو ما سنوضحه لكم مثمنين الرغبة الأكيدة للسيد وزير العدل المحترم في إصلاح القضاء.

إننا نعرف أنه في مقدمة المرتكزات الأساسية والجوهرية لتقييم فعالية ونجاعة أي نظام سياسي ومدى قوة مؤسساته وحداثتها نجد الإدارة والعدل. فالأولى تهتم بالمشاكل والهموم اليومية للمواطن، وكذا إقامة علاقتها معه وتدبير الشأن العام حيث تسعى جاهدة لخلق الإنسجام بين الإصلاح الإداري والحياة اليومية لهذا المواطن.

أما العدل فهو أساس الملك كما قيل قديماً، فهذا هو المؤشر الأقوى على نجاعة الديمقراطية وإعادة تأهيل العدل وتنمية الخريطة القضائية وتحديد السلطة الشرعية للمحاكم وكسب ثقة المتقاضين ومحاربة التجاوزات وإقرار سلطة الحق والقانون كشرط جوهري لإصلاح العدل كما حددتها كلمة السيد الوزير الأول أمام المنتدى المتوسطي للتنمية بمراكش.

إن إصلاح القضاء وحده غير كاف إذا لم يتم إصلاح الإدارة بجانبه لأن هذه الثنائية هي الضمانات التي تقوم عليها الدولة والمجتمع الديمقراطيان، وكذلك الشرط الأساسي لاستقطاب الاستثمارات الخارجية والتنمية الاجتماعية والبشرية المستديمة.

إن القضاء أصبح اليوم أكثر من أي وقت مضى يتطلب إصلاحاً جذريا يتجلى في قطع دابر الفساد، فكيف يمكن تخليق المرفق العمومي وتطهير هياكل الإدارة العمومية وتهذيب أعمالها في شفافية مع استعمال أكثر فعالية للموارد البشرية التي لا يمكنها أن تعمل وترفع في مستوى جهدها دون توفير العيش الكريم لها لإبعادها عن جميع الشبهات والإغراءات التي قد يتعرض لها العاملون في سلك القضاء، فكيف بقاض يتقاضى راتبا متواضعاً بسيطا قد عين بإحدى المدن ولا يجد مسكنا يأوي إليه ولا مستوى معيشيا يرتاح له ضميره.. هذا وإن ساعده الحظ على العثور على مسكن فإنه سيجده بثمن مرتفع يبتلع شهريا هذا الراتب ناهيك عن المصاريف الأخرى الطارئة.

السيد الرئيس،

إن وزارة العدل كانت دائما تتوفر على ميزانية لا يستهان بها، ولكن على النقيض من ذلك نجد القاضي يعمل في ظروف عمل جد صعبة : فلا مكتبا مجهزا ولا خزانة ولا قاعة الجلسات. حيث نجد بعض الموظفين قابعين في حجرات ضيقة لا تتوفر على أدنى شرط صحي، كما أننا نعثر على ملفات المتقاضين مبعثرة على الأرض لانعدام رفوف تجمعها... فكيف سيتحقق هذا الإصلاح بهذه الميزانية التي لم يطرأ عليها أي تغيير؟ وأين يكمن الدافع للنهوض بهذا القطاع الذي أصبح محكوما عليه أن يتخبط في هذه الوضعية، وهذا ينعكس سلبا على هيبة وسلطة القضاء.

إن الميزانية المرصودة لهذا القطاع ستساهم لا محالة في تكريس وتعقيد هذه الوضعية لأنها لا ترقى إلى مستوى الطموحات المعبر عنها للإصلاح. إننا نعرف أن الميزانية هي الشريان الذي سيغذي هذا الإصلاح، ولكن مثل هذه الميزانية لا يعول عليها لتحقيق ذلك. إن المتتبع لفصولها يتضح له لأول وهلة أن هذه الأرقام المتواضعة تتسم بالجمود، ولا تفي بتلبية حاجيات ومستجدات هذا القطاع لأن الأجور المحددة حاليا بقيت جامدة والأسعار في تصاعد مستمر، كما أنه لا يمكن أن يتحقق الإصلاح المنشود إلا بضمان العيش الكريم للعاملين في هذا القطاع مع تمكينهم من تكوين جديد يتلاءم ومتطلبات العصر، ومراجعة القوانين الأجنبية البائدة التي لا تتماشى وديننا الحنيف وكياننا كأمة إسلامية تمشيا مع الاهتمامات الخاصة التي يوليها جلالته للقضاء ورجاله.

السيد الرئيس،

إن الميزانية المعروضة علينا لا تساير ولا تتلاءم مع التطور الذي يشهده القضاء في العالم، وبهذه الميزانية لا يمكن أن يتحقق حلم الإصلاح الذي سيبقى مجرد فكرة تراودنا في كل مناسبة أو ظرف ما، إن التكافل الاجتماعي يكاد أن يكون منعدما تماماً، كما أن الاهتمام والعناية بالموظف في هذه القطاعات الأخرى بصفة عامة وقطاع السجون بصفة خاصة لا نجد لها أثراً، وبالتالي فإن المصلحة العامة أصبحت تتلاشى شيئاً فشيئاً نتيجة السياسة المتبعة في تحديد معالم البرامج الإصلاحية التي تسعى الوزارة إلى تحقيقها إذ أن الوزارة لم تضع في سلم أولوياتها البرامج الإصلاحية على المدى الذي تنوي إقراره.

السيد الرئيس،

إن المحاكم الإدارية والتجارية التي أنشئت حديثا أصبحت هي الأخرى تعاني من قلة الإمكانيات والاعتمادات المخصصة لها، وإن التجهيزات المتوفرة لديها لا ترقى إلى مستوى المحاكم المتعارف عليها في الدول المتقدمة، ولا يمكن لها أن تقوم بالدور المنوط بها إلا إذا خصصت لها الاعتمادات الكافية وأعطيت لها العناية الكبيرة للقيام بدورها في النسيج الاقتصادي والاجتماعي وتعميمها على جميع جهات المملكة رغبة في تقريب القضاء من المتقاضين والإدارة من المواطنين.

ونظراً لعدم تقريبها فإن المواطنين أصبحوا يعانون عدة صعوبات مادية ومعنوية قصد التوجه إلى هذه المحاكم لإنصافهم والمطالبة بحقوقهم حيث يقطعون مسافات طويلة يستغرقون وقتا طويلا، وبما أن الوزارة لم تشر إلى أي إصلاح يمكن تحقيقه في هذا الاتجاه للتخفيف من أعباء المتقاضين وترسيخ الثقة في هذا الجهاز، ولم تفكر مليا في إحداث ومنح صلاحيات قانونية وتشريعيا لرؤساء المحاكم في جميع أقاليم المملكة لوضع رهن إشارة المتقاضين مكاتب خاصة تربطهم بهذه المحاكم وتسهر على تتبع مصالحهم أمام هاتين الجهتين المختصتين، الشيء الذي أصبح يشغل الرأي العام المغربي الذي يعلق عليها آمالا واسعة في ترسيخ دولة الحق والقانون.

واعتبارا لما سبق ذكره فإن هذه الميزانية لا تعكس في الواقع الإصلاح الحقيقي الذي ينشده ويتطلع إليه الشعب المغربي بجميع شرائحه.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة والسادة المستشارون،

أما بخصوص دراسة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان، يحق لنا أن نعتز ونفتخر بالجهود التي قطعها المغرب في هذا الميدان وهيئات سياسية ونقابية وفرق نيابية وفعاليات المجتمع المدني وفئات الشعب المغربي لأننا نتذكر جهود صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله في هذا الميدان الذي عمل على إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان الذي يسهر على تعهد المغرب والتزامه بالدفاع عن حقوق الإنسان بناء على ما جاء في ديباجة الدستور المراجع سنة 1992 التي نصت على أن «المملكة المغربية تؤكد تشبثها بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا».

ونسجل أن المغرب عمل على تطوير ترسانته القانونية وتحيينها وجعلها مسايرة لروح العصر وتوجهاته المستقبلية لقطع الطريق على كل من مس حقوق الإنسان ببلادنا، حيث قام بتعديل العديد من القوانين التي تسير في نفس الإتجاه وعلى رأسها تعديل الدستور الذي طال توسيع اختصاصات البرلمان وتقوية مؤسساته في مراقبة العمل الحكومي وتشكيل لجان تقصي الحقائق التي يمكنها البحث في مجال حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

مهما بلغت الاعتمادات المرصودة للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان لن تصل إلى ما نطمح إليه لكي تتمكن الوزارة من القيام ببرامجها المسطرة في هذا الميدان والتي تدعو إلى التفاؤل رغم وجود النواقص التي نتمنى مع مرور الأيام أن يتم التغلب عليها في القريب العاجل حتى نطوي ملف حقوق الإنسان بصفة نهائية.

ونسجل لحكومة صاحب الجلالة نصره الله أنها تمشيا مع النهج المرسوم في هذا الميدان صادقت على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تطال حقوق الإنسان كلها كاتفاقية مناهضة التعذيب والقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة وحقوق الطفل وحماية حقوق جميع العمال المهاجرين وأفراد أسرهم... ونظرا لضيق الوقت المخصص لنا في هذه الحصة لا نستطيع أن نأتي على ذكر العديد من النصوص التشريعية والقانونية التي تعمل على إرساء دعائم دولة الحق والقانون، على أننا ما زلنا نطمح إلى مراجعة وتعديل وتغيير العديد من القوانين حتى تصبح مسايرة للتطور الذي عرفه المغرب.

سيدي الرئيس،

منذ إحداث الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان سنة 1993، والتي تتجلى مهامها الأساسية بالدرجة الأولى في تأمين التشاور مع المواطنين والمجموعات والمنظمات المعنية كما جاء في أجوبة السيد الوزير المحترم بمجلس المستشارين وفحص الشكايات والحث على احترام حقوق الإنسان... فضلا عن عملها التشريعي والإداري في ملاءمة القوانين الداخلية بالمواثيق الدولية المتعلقة بهذا المجال ونشر ثقافته داخل النسيج الاجتماعي المغربي... وما دمنا بصدد الحديث عن هذا الميدان نتذكر العفو الملكي السامي الذي شمل في شهر يوليوز 1994 العديد من المعتقلين الذين أفرج عنهم بعدما أدينوا من أجل جرائم ذات طابع سياسي.

وبهذه المناسبة نطالب الوزارة المختصة أن تنكب على ملف المختفين وتعمل على إنهائه في أقرب وقت ممكن إلى جانب بعض الملفات العالقة في هذا الميدان، ونثمن الاتفاقية التي أبرمت بين الوزارة الوصية ووزارة التربية الوطنية من أجل تدريس مبادئ ومفاهيم حقوق الإنسان في التعليمين الأساسي والثانوي، ونأمل أن يعم تدريس هذه المادة التعليم الجامعي والمعاهد العليا بالمملكة لأننا نعلق آمالا كبيرة على دور التربية والتعليم في تنشئة أجيالنا وتكوينهم وتربيتهم... ونتمنى أن تستمر الوزارة الوصية بتعاون مع وزارة التربية الوطنية في مراجعة الكتب المدرسية وإدماج مبادئ وأهداف حقوق الإنسان في البرامج الدراسية المرتقبة فضلا عن دور وسائل الإعلام السمعية والبصرية والمكتوبة في القيام بتعبئة وتحسيس المواطنين والمواطنات بأهمية حقوق الإنسان ونحن على عتبة القرن المقبل.

ولأن طموحاتنا كبيرة في هذا المجال، فإننا نسجل هزالة الميزانية المرصودة لهذه الوزارة، والتي لا تستطيع بها أن تحقق برامجها المرجوة، نتمنى أن تتدارك الحكومة هذا النقص من ميزانيتها المقبلة حتى تنجز مشاريعها على مستوى التظاهرات والبرامج التوجيهية والثقافية والاجتماعية لتوسيع الوعي بثقافة حقوق الإنسان كما يرعاها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار المحترم.

الكلمة الآن للسيد محمد السلامي فليتفضل.

* المستشار السيد محمد السلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

قبل تدخلي أستسمحكم في التذكير بحكاية حكيت منذ حوالي خمسين سنة. هاته الحكاية بعد الحرب العالمية الثانية قيل في بريطانيا العظمى أن الدولة انهارت بجميع مؤسساتها فجمع رئيسها آنذاك (تشيرشيل) حكومته، وأثناء الاجتماع سألهم عن حالة القضاء، فقيل له إن القضاء بخير فقال لهم : إذن إن الأمة بخير.

من هذه الحكاية أقول، وأنا جازم على ما سأقول، إن القضاء ببلادنا بخير.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتدخل في إطار مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل. ولا يخفى على أحد أهمية هذا القطاع الذي يتميز عن القطاعات الأخرى بكونه يعبر عن الوجه الحضاري للدولة المغربية المجيدة التي عرفت منذ قرون بإيلائها للعدل ورجالاته أهمية خاصة. وقد ظلت هذه الميزة من الثوابت التي صارت عليها الدولة العلوية. ونظرا لمكانة العدل في العمق التاريخي المغربي فإن صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده جعل من العدل إحدى المقومات الأساسية لبناء دولة عصرية، دولة الحق والقانون، يشعر فيها المواطن المغربي وكل مقيم في رحابها بالأمن والطمأنينة.

لقد أتيحت لنا الفرصة داخل اللجنة المختصة لدراسة ومناقشة كل القضايا التي تهم ميدان العدل بكل أبعاده لأن لهذا القطاع قضاء يشكل بكل مكوناته محاور تحتاج إلى التحليل والتمحيص واستجلاء الاختيارات الأساسية لتقويم القضاء ببلادنا، لأن مشاكله متداخلة لا يمكن طرحها في مناسبة واحدة أو الغوص فيها من خلال مناقشة الميزانية الفرعية، وإنما هو عمل يومي، وأي إصلاح للعدل يجب ربطه باستراتيجية أساسها الثقة بين كافة أطراف المجتمع مع ضرورة إشراك كل الفعاليات في هذا الإصلاح وعلى الخصوص جمعية هيئات المحامين بالمغرب مع الأخذ بعين الاعتبار أهمية مساهمة العنصر البشري وإيلائه العناية اللازمة مع توفير آليات العمل وتحديثها قصد النهوض بالعمل القضائي.

كما أن القضاء يعاني عدة مشاكل منها على الخصوص عدم تنفيذ الأحكام الصادرة باسم جلالة الملك خصوصاً من بعض الإدارات العمومية أو المؤسسات شبه العمومية أو الجماعات المحلية، وكذا تركيز تنفيذ الأحكام المتعلقة بالتعويضات عن حوادث السير إلى محكمة واحدة وهي محكمة أنفا بالدار البيضاء. وقد نتج عن هذا التراكم كما تعلمون تقليس خمس شركات للتأمين، وإثر هذا التقليس أصبحت الأرامل والأيتام والمعطوبون مهضومي الحقوق إلى الآن. كما أن التصريح الحكومي لمح إلى خلق مؤسسة قاضي التنفيذ في جميع القضايا.

لهذا فإننا نطالب في الفريق الديمقراطي والعمل بالتسريع بإخراج هذه المؤسسة إلى حيز الوجود في أقرب الآجال، كما أن أي إصلاح لابد أن يراعي العمل على تأصيل القضاء وإحاطته بهالة الوقار والتقدير التي تعكس دوره الحقيقي في إنتاج عدالة نزيهة ومجدية، وهذه الاختيارات تتطلب أساسا إدخال تقييم عمل الوزارة باعتبار آليات العمل الحالية لا تواكب التطور الذي يعرفه المجتمع المغربي وما يحمله من تصورات حول ميدان القضاء. لهذا لابد من إعادة الثقة وتحسيس المواطنين بالدور الفعال الذي يلعبه القضاء في حماية حقوق المتقاضين.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

إن القضاء ببلادنا يعرف تطورا مهما إلا أن ضعف الإمكانيات يؤثر على كل مجهود بحيث إن القضاة يعانون في جل محاكم المملكة تكدسا في مكاتب ضيقة ومتلاشية، كما أن كتابة الضبط التي تعد العمود الفقري للمحاكم تعيش أسوأ حالة من حالات القضاة.

فأمام هذه الوضعية الواقعية لا يمكن للجهاز القضائي من قضاة وكتاب وأعوان أن ينتجوا ماهو مطلوب منهم من الجودة، لذلك يتعين أن تعمل الوزارة على بناء وتجديد مؤسساتها وتحسين الوضعية المادية لقضاتها وكتابها وأعوانها وجميع أجهزتها البشرية في أقرب وقت ممكن وإعطاء كل واحد منهم المكانة التي يستحقها كما يجب عليها إدخال جهاز المعلوميات إلى جميع المحاكم من أجل سرعة الانتاج والسرية وحفظ الحقوق والأسرار للمتقاضين لأنه لا يمكن القيام بأي إصلاح دون الاهتمام بالعنصر البشري.

أما على المستوى التشريعي فهناك قوانين لابد من حذفها كقانون حكام الجماعات والمقاطعات أو تجديدها وإصلاحها وجعلها مواكبة لأي تطور منشود في الميدان القضائي، مع العلم أن إعادة النظر في النصوص التشريعية القضائية وعلى الخصوص النظام القضائي الصادر لسنة 1968 مع التسريع بإخراج الترسانة التشريعية التي واعدنا بها السيد وزير العدل إلى حيز الوجود، وعلى الخصوص قانون المسطرة الجنائية لأنه لا يعقل أن يستمر العمل بقانون الإجراءات الانتقالية.

وأما على مستوى المؤسسات السجنية، فإننا في الفريق الديمقراطي والعمل نلح على التعجيل بتحسين وضعية السجون والسجناء لأننا نلاحظ أنه كثيرا ما تطرح المشاكل التي يعيشها السجين داخل المؤسسة السجنية الضيقة، لذلك نؤكد على ضرورة التعامل مع السجين على أساس أنه مواطن قابل للإصلاح لذلك لابد من التفكير في مستقبله بعد خروجه من السجن.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

زملائي المستشارين،

نكتفي بهذه المداخلة المركزة ونحث الوزارة المعنية على ضرورة التفكير في تدعيم المؤسسة القضائية بشكل شمولي لأن ذلك هو الأداة الفعالة لتطور القضاء، وبالتالي يعد لبنة أساسية في بناء دولة الحق والقانون.

ونظراً لكون الميزانية الفرعية لوزارة العدل لا تختلف عن سابقاتها ولم تطرأ عليها تغييرات جوهرية، كما أنها لا تعكس التصورات التي جاء بها التصريح الحكومي الأخير، فإن فريقي لن يصوت لصالح هذه الميزانية. والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة الآن للمستشار السيد بيجي عبد الرحمن.

* المستشار السيد بيجي عبد الرحمن :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيدة والسادة المستشارين،

معالي الوزير،

السلام عليكم ورحمة الله،

يسعدني أن أتناول الكلمة من أعلى هذا المنبر المحترم لتقديم مداخلتي في مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، باسم إخواني وزملائي أعضاء الفريق الديمقراطي والعمل بمجلس المستشارين، لأعرب في مستهلها على أن واقع الأرقام والبرامج والمعطيات يتجاوز في كثير من الأحيان صدق النيات ونبل المقاصد وكفاءة الأفراد وقدرتهم الذاتية.

لقد تناولنا داخل فريقنا الميزانية الفرعية للوزارة بالدراسة والتحليل واضعين نصب أعيننا الحاجة الملحة لإصلاح إدارتنا إصلاحاً شمولياً وعميقاً خدمة للبلاد وللمواطنين واستجابة لمتطلبات التنمية والنهوض بالاقتصاد الوطني وانسجاما مع ما يشهده المغرب والعالم من حولنا من تحولات في البناء الديمقراطي وسيادة قيم حقوق الإنسان، وما لكل هذا من تأثير على مصداقية الدول وسمعتهم لدى الشركاء الدوليين أفراداً وحكومات ومنظمات...

ونحن نقدر الجهود المبذولة والتي لا يزال أغلبها محصوراً في مستوى النيات والخطوط العامة العريضة، نعتبر أن الإصلاح الإداري المنشود أكثر من مسألة حسم في التوقيتين : العادي أو المستمر والقيام ببعض الدراسات في هذا المجال أو ذاك في انتظار نتائجها التي هي في أغلب الأحيان بادية للعيان ولا تحتاج إلا للإدارة الحقيقية في الإصلاح ومباشرة العملية.

سيدي الرئيس،

إن مواطن النقص والخلل في جهازنا الإداري جلية وواضحة ويكتوي بنارها المواطن والموظف والمتعامل الأجنبي في كل آن وحين وانطلاقا من بطء المساطر وتعدد مراكز القرار وغياب المخاطب الوحيد والرشوة والمحسوبية والزبونية في قضاء الأغراض وتسلق المناصب والمسؤوليات والتهور وسوء المعاملة والبيروقراطية وتكدس الموظفين... إلى نقص الامكانيات وأساليب التسيير والعلاقات الإدارية، انتهاء بالوضعية المادية للأغلبية الساحقة من الموظفين الذين يدفع بعضهم العوز المادي إلى التهاون والارتشاء وغيرها من السلوكات المرضية. فهل تضمنت ميزانية وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري وبرامجها المستقبلية ما من شأنه أن يمكن من إنطلاق الأوراش الإصلاحية الجسيمة المنوطة بها والمنتظر منها من طرف صاحب الجلالة الحسن الثاني نصره الله وأيده والشعب المغربي قاطبة؟

سيدي الرئيس،

إن الإدارة المغربية لكي تواكب التطورات الراهنة وتساهم في التنمية بدلا من أن تكون معرقلا لها، في أمس الحاجة إلى إصلاح شمولي عميق وهادئ يأخذ بعين الاعتبار أهمية العنصر البشري ودوره الحاسم، وهذا يتطلب النظر في الأوضاع المادية للموظفين وخاصة منهم ذوي السلاليم الدنيا وإحاطتهم بظروف لائقة ومساعدتهم على أداء مهامهم بكل روح وطنية وضمير مهني ومتيقظ، ومنها تزويدهم بوسائل العمل الحديثة وتحسين العلاقات بين الرؤساء ومرؤسيهم وجعل الاستحقاقات للمناصب والترقيات مبنيا على اعتبار الكفاءة الشخصية والمؤهلات بدل المحسوبية والمحاباة المتعددة في الكثيرة من الحالات، كما يجب إعادة النظر في بعض القوانين والقرارات التي ألحقت الحيف ببعض فئات المواطنين كما هو الشأن بالنسبة للمتقاعدين قبل إصلاح نظام التقاعد وتحسينه. فهؤلاء يحسون بالغبن مما هناك من فرق شاسع بين ما يتقاضونه وما يتقاضاه زملاؤهم من نفس الرتبة والدرجة. وذنبهم الوحيد هو أنهم خدموا الإدارة والوطن قبل الأخيرين ببضع سنوات أو شهور أو أيام معدودة في بعض الحالات.

كما أن الترقية الداخلية للموظفين تطرح إشكاليات عدة بسبب عدم توازنها ومساواتها بين الموظفين... إضافة إلى مشكل الموظفين الموقتين الذين هم محرومون في عدد من حقوقهم كموظف عاد من أجر عادل وتعاضدية وغيرها ... واستفراقهم في هذه الوضعية لسنوات طويلة في انتظار الترسيم.

تلكم -سيدي الوزير- ملاحظاتنا على ميزانية وزارتكم ومتطلبات الإصلاح الإداري التي ننتظر تطبيقها على أرض الواقع من خلال الإجراءات الملموسة.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد إدريس بسيط رئيس الجلسة :

شكراً للسيد المستشار.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بوهو... السيد رشيد ساجد... المستشار المحترم السيد محمد الأنصاري.

* المستشار السيد محمد الأنصاري :

شكراً السيد الرئيس.

بسم الله الرحمان الرحيم،

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

أختي، إخواني المستشارين المحترمين،

اسمحوا لي وبادئ ذي بدء، وقبل أن أشرع في سرد تدخلي أن أؤكد من هذا المنبر على أننا نتأسف على عدم حضور السيد وزير العدل بالخصوص نظرا لأهمية هذا القطاع الاستماع إلى المداخلات التي جاءت على لسان الفرق لكي يتمكن من التعرف على ما يجري وعلى اهتمامات الرأي العام من خلالنا بخصوص هذا القطاع.

السيد الرئيس المحترم،

السيد الوزير،

أختي، إخواني،

يشرفني ويسعدني أن أتدخل باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية في المناقشات القطاعية للقانون المالي برسم السنة 98-99، وخصوصاً وتحديداً قطاعات العدل وحقوق الإنسان والوظيفة العمومية والإصلاح الإداري والأمانة العامة للحكومة والعلاقات مع البرلمان.

السيد الرئيس المحترم،

اسمحوا لي أن أبدأ بأول قطاع وهو قطاع العدل.

لا يخفى على أحد الدور الطلائعي الذي يلعبه العدل في جميع المجتمعات عموماً في المجتمع المغربي خصوصاً، وفي هذا الظرف بالذات إذ أن جميع مقومات المجتمع المدني في بلدنا تتطلع إلى قضاء نزيه ومستقيم وفعال الشيء الذي يستوجب تضافر الجهود من أجل التقويم والتصحيح وتحديث القضاء ببلادنا، ولاغرو في ذلك رغم صعوبة المهمة لما يعرفه القطاع من تراكمات عبر السنين نتيجة بعض التصرفات والسلوكات والعادات الشاذة. إلا أن إرادة الجميع في السير في اتجاه الإصلاح ستنتصر لا محالة نظرا للارتكاز في ذلك على تراثنا الإسلامي وما يزخر به من قيم، ناهيك عن الإرادة الملكية السامية لجلالة الملك الحسن الثاني أعزه الله التي ما فتئت تدعو إلى إصلاح القضاء وتحديثه مع ضمان نزاهته واستقلاله، وذلك بالطبع بالإضافة إلى ما جاء في التصريح الحكومي، لأن أي تغيير لن يتأتى في بلدنا إلا بواسطة العدل والقضاء، الشيء الذي أولاه الرأي العام الوطني كامل اهتمامه، ومنتظرا وبشغف كبير تحقيق تلك الآمال التي هي آمال الجميع من حكومة ومؤسسات وأحزاب ونقابات... إذ أصبح القاسم المشترك بينها هو العمل من أجل تدعيم أوراش إصلاح القضاء وإخراجه إلى الوجود.

السيد الرئيس المحترم،

إنه لا يفوتني بعد هذا أن أتقدم للمجلس الموقر نيابة عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية ببعض الملاحظات والاقتراحات التي لها ارتباط وثيق بإصلاح العدل والقضاء ببلادنا نظرا لما يكتسيه من أهمية وأولوية وهي كالتالي :

1 - دعم ميزانية وزارة العدل بنسبة أكبر نظرا لأهمية القطاع وما ينتظر منه من مهام في شتى المجالات سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو أمنية نظرا لكون العدل هو الركيزة الأساسية لتوطيد دعائم دولة الحق والقانون.

2 - إعادة النظر في القانون الأساسي الخاص بمؤسسة المجلس الأعلى للقضاء التي تعد مؤسسة دستورية لكي تتمكن من لعب الدور المنوط بها في الإصلاح المرتقب وخاصة في مجال تقويم ما أعوج من السلوكات وجعل الشخص المناسب في المكان المناسب عن طريق اعتماد أسلوب جديد ديمقراطي في انتقاء واختيار أعضاء المؤسسة.

3 - جعل المجلس الأعلى نموذجا يقتدى به من لدن كافة المحاكم بالاضافة إلى تدعيم دوره في توحيد الاجتهادات مع محاربة ظاهرة البطء في البت في القضايا وتراكمها عن طريق التحفيز وجعل المردودية أهم مع تحسين وعقلنة التسيير.

4 - العمل على دعم جهاز التفتيش وتقوية دوره الفعال في المراقبة والتوجيه والكشف عن الاختلالات وتطبيق اللامركزية القضائية والسهر على توفر كافة الضمانات القانونية لدعم دولة الحق والقانون.

5 - تعزيز التعاون الدولي وذلك عن طريق الانفتاح على الأنظمة الانجلوسكسونية نظرا لما يعرفه بلدنا من تطور في المجال الاقتصادي وتفتحه على العالم الخارجي وخلق مجال جديد للتعاون مع الأوساط القانونية العالمية رغم تباين مناهجها.

6 - الإسراع بإخراج أعمال الأوراش الاصلاحية إلى الوجود في مجال تحيين بعض النصوص القانونية وجعلها متلائمة مع مرجعيتنا الإسلامية والظروف الدقيقة لبلدنا وما يعرفه العالم من تطور في المجال التيكنولوجي والعولمة وحقوق الإنسان.

7 - العمل على تحسيس وإشعار المقاولين والفاعلين الاقتصاديين بالقوانين الجديدة، وخاصة مدونة التجارة بواسطة قسم التواصل بالوزارة، بالإضافة إلى رصد تتبع وترقب وتقييم جميع الأعمال القضائية التي تقوم بها المحاكم على اختلاف أنماطها ودرجاتها.

8 - إعادة النظر في تركيبة واختصاصات المعهد الوطني للدراسات القضائية وإخضاعها للمراجعة لتكون هذه المؤسسة في مستوى المهام المنوطة بها في ميادين التكوين سواء الإعدادي أو المستمر بالإضافة إلى البحث القانوني والقضائي، وللتعبير على إشعاع بلدنا جهويا ودوليا في هذا المجال بواسطة إعداد قضاة أكفاء في شتى التخصصات.

9 - العمل على إدخال الوسائل المعلوماتية بمختلف المحاكم وتدريب القضاة على استعمالها لتحرير الأحكام، وذلك بغية تحديث وسائل العمل في الميدان القضائي ومحاربة الانتظارية التي يضجر منها المتقاضون.

10 - التفتح أكثر ما يمكن على الهيئات والجمعيات التي لها ارتباط وثيق بالعدل والعدالة من محامين وخبراء وموثقين وعدول وغيرهم... مع إشراكهم والأخذ برأيهم في كل إصلاح مرتقب، مع الاهتمام بتكوينهم لما في ذلك من انعكاس إيجابي على العمل القضائي وجودة الأحكام.

11 - العمل على إخراج الجهوية إلى الوجود وذلك عن طريق بلورة اللامركزية وعدم التمركز بخصوص الإدارة العامة، وخلق مديريات جهوية يفوض إليها في عقد الصفقات وتطبيق سياسة الوزارة على صعيد الجهة في كافة المجالات الإدارية.

وأخيرا التركيز على تطبيق سياسة جنائية تكون ذات بعد إنساني يهدف أساسا إلى الوقاية من الجريمة مع إدماج الجانح في حظيرة المجتمع المدني بدل الارتكاز على الطابع الزجري والقمعي.

واسمحوا لي أخيراً... محاربة ظاهرة الاكتظاظ في السجون عن طريق نهج استراتيجية خاصة بالنسبة للاعتقال الاحتياطي مع التفكير في بدائل للعقوبة السالبة للحرية بالإضافة إلى بذل مجهودات إضافية بجعل السجن مؤسسة إصلاحية أولا وقبل كل شيء.

أما بخصوص الوزارة المكلفة بحقوق الإنسان فإن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية يثمن ويبارك ما جاء في توجهات رئيسية في مجال حقوق الإنسان بالبرنامج الحكومي، تلك التوجهات المستمدة من تعليمات صاحب الجلالة والتي حظيت بمباركته، ومن سماتها ترسيخ دولة الحق والقانون مع تعزيز كافة المكتسبات التي حققتها بلادنا على كافة الواجهات سواء منها الدستورية أو التشريعية أو المؤسساتية ابتداء من فجر الاستقلال إلى اليوم بما في ذلك من تعددية سياسية ونقابية تجسدت في نهاية المطاف بما جاء في الدستور المعدل من التزام بلدنا بحقوق الإنسان حسب ماهو متعارف عليه عالميا.

وإن أملنا لوطيد في الدفع قدماً بهذا المسلسل الرائد والإصلاحي في شتى مجالات حقوق الإنسان من أجل تعميق الديمقراطية في مجتمعنا عن طريق إصلاح العدل واستقلاليته وتطهير الإدارة من جميع الشوائب وملاءمة القوانين والتشريعات الوطنية مع المواثيق الدولية وإنعاش ثقافة وطنية لحقوق الإنسان لدى المواطنين عن طريق الإرشاد والتوعية مع محاربة جميع أشكال التمييز والقهر والظلم والاستغلال والتسلط بجميع أنواعها مع إعطاء أولوية لتحرير مواطنينا المحتجزين في معتقلات الخزي والعار بالحمادة وتيندوف، وحمل خصوم وحدتنا الترابية على الإذعان للمواثيق الدولية المطبقة بهذا المضمار.

وإنه لا يفوت فريقي بهذه المناسبة أن ينوه باللبنة الأولى التي دشنت بها الحكومة عملها في صرح حقوق الإنسان - والمتجلية في استضافة المفوضية السامية للأمم المتحدة المكلفة بحقوق الإنسان التي ترجمت بتوقيع المغرب على اتفاقية رائدة من أجل إحداث مركز دولي لحقوق الإنسان بالمغرب للتكوين والتوثيق، ذلك المركز الفريد من نوعه بالعالم العربي والإسلامي والذي يعتبر بحق وصدق شهادة دولية نعتز بها صادرة عن أعلى سلطة متخصصة داخل أجهزة الأمم المتحدة للاستدلال بما قام ويقوم به المغرب في مجال حقوق الإنسان وخاصة في السنوات الأخيرة التي شهدت إلغاء ظهير «كل ما من شأنه» لسنة 1935 بتعليمات ملكية سامية مع تصفية ملفات المغتربين والمحتجزين المعتقلين السياسيين عن طريق العفو الملكي الشامل.

وإنه لمن المؤكد أن هذه المجهودات وما تتطلع إليه بلادنا مستقبلا في مجال حقوق الإنسان يستلزم تدعيم وزارة حقوق الإنسان في هذا الظرف بالذات بمزيد من الموارد المادية والبشرية لتتمكن من القيام بالمهام المنوطة بها، تلك المهام التي لها ارتباط وثيق بكافة شرائح المجتمع على اختلاف أنواعه بغض النظر عن الانتماءات والأعمار والجنس، بالإضافة إلى الدور الطلائعي الذي تلعبه الوزارة في إبراز ما تقوم به بلادنا في هذا المجال لدى المحافل الدولية قصد محو صور ومخلفات الماضي التي لا تشرفنا.

وبالمناسبة فإن فريقي ينوه كذلك بالمبادرة الحكومية الرامية إلى التهييء لعقد مؤتمر دولي بطنجة حول الهجرة وحقوق الإنسان قصد لفت أنظار الرأي العام الدولي لأهمية موضوع حقوق العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم، أولئك العمال الذين نعتبرهم سفراء لنا بديار الهجرة أرغمتهم ظروف للعمل خارج الوطن، آملين أن تتفهم كافة الدول المشاركة والمنظمات الدولية والجمعيات غير الحكومية سواء منها الوطنية أو الأجنبية المهتمة بقضايا الهجرة هموم ومشاكل مواطنينا بالخارج، وذلك عن طريق إصدار بيان مشترك باعتبار طنجة كمركز دولي مستقبل للتواصل من أجل خلق عالم جديد، حر، خال من أشكال التمييز العنصري والقهر والاضطهاد.

واسمحوا لي وقبل أن أنهي التدخل المقتضب الذي لا يفي القطاع حقه لأهميته نظرا للإكراهات الزمنية أن أتقدم نيابة عن فريقي بعدة اقتراحات وملاحظات من أهمها :

1 - العمل على إنشاء مصالح خارجية للوزارة تدعيما للامركزية وعدم التمركز وتقريب الإدارة من المواطنين وتحسيسهم بالاعتناء بحل مشاكلهم في مجال حقوق الإنسان.

2 - الاعتناء بالارشاد والتوجيه في مجال حقوق الإنسان بواسطة وسائل الإعلام الرسمية المرئية منها والمسموعة، لتدعيم ثقافة حقوق الإنسان لدى كافة المواطنين وخاصة بالعالم القروي.

3 - خلق مادة تعنى بحقوق الإنسان بمدارسنا لتربية الناشئة على احترام حقوق الإنسان في شتى المجالات الحياتية.

4 - إنشاء مرصد لتلقي الشكايات وتظلمات المواطنين بواسطة خط هاتفي أخضر مركزي أو جهوي لمواجهة بعض القضايا المستعجلة والآنية.

أخيرا حث الدول المصنعة قصد المصادقة على الاتفاقية الدولية لحماية جميع العمال المهاجرين وأفراد عائلاتهم.

أما بخصوص قطاع الوظيفة العمومية فاسمحوا لي أن أؤكد، انطلاقا مما أولاه التصريح الحكومي من أهمية لإصلاح الإدارة ودواليبها، تبعا لما لذلك من مساس بالحياة اليومية كافة المواطنين والمواطنات، تلك الأهمية التي تبلورت بادئ ذي بدء في التسمية الجديدة للقطاع الذي أضيف إليه الإصلاح الإداري.

يشرفني، وباسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية التأكيد على ضرورة الإسراع في محو مخلفات الماضي وتراكماته في هذا المجال وتطهير إدارتنا التي تعج بالأطر ذات الكفاءات والخبرات العالية من كافة الشوائب، الشيء الذي يستلزم بالتالي التعجيل بإعادة هيكلة القطاع برمته بدءاً بالوزارة نفسها ليتكيف مع المهام الجديدة المنوطة به مع دعم أكثر للوزارة بالوسائل البشرية والمادية اللازمة لتتمكن من تحقيق طموحات حكومة التناوب التي هي في حد ذاتها طموحات كافة شرائح المجتمع المدني المدعم من طرف صاحب الجلالة، وذلك من أجل خلق إدارة تمتاز بالإبداع والديناميكية والسرعة والشفافية وعدم الانتظارية والنزاهة والوضوح والابتعاد عن كل أشكال الاستغلال والشطط في استعمال السلطة والبطء ليحس المواطنون في المغرب الجديد أنهم كرماء في وطن حر يحترم حقوق الإنسان نظراً لما لذلك من انعكاس إيجابي على سمعة بلدنا في المحافل الدولية،

والاطمئنان إلى سلوكات إدارتنا وبالتالي الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى الأمام خدمة للصالح العام. وإن ذلك في نظرنا يستلزم :

1 - إعطاء دفعة قوية وآنية لسياسة اللامركزية وعدم التمركز وإرسائها على أسر متطورة وأكثر انسجاما مع متطلبات التنمية الجهوية والمحلية في كافة الادارات العمومية.

2 - تفعيل أشغال المجلس الأعلى للوظيفة العمومية المجمدة وتمكينه من القيام بالدور المنوط به كمؤسسة مع إعادة النظر في تركيبته وكيفية تعيين أعضائه.

3 - إعادة النظر في كافة المساطر الإدارية مع العمل على تبسيطها والتخفيف من الإجراءات الإدارية وتعدد المخاطبين في هذا المضمار في كل إدارة على حدة.

4 - الإسراع بتعريب الحياة العامة للبلاد عن طريق الإدارة وذلك باعتماد برامج للتكوين والخبرة مع ضبط المصطلحات المتداولة في شتى المجالات الادارية وجعلها منسجمة مع لغتنا.

5 - خلق مصالح جهوية للإدارة تدعيما لسياسة اللامركزية وعدم التمركز والتقريب الإدارة من المواطنين.

أما بخصوص قطاع الأمانة العامة للحكومة، فإنني أؤكد من هذا المنبر أن قطاع الأمانة العامة للحكومة يشكل عنصرا أساسيا وهاما في العمل الحكومي وبالتحديد في المجال التشريعي وذلك بمشاركته عن طريق الوزارات المختلفة في إسداء الرأي القانوني عند إعداد مشاريع النصوص القانونية قبل التصدي لها بالمراقبة بعد إحالتها عليها وذلك قصد التأكد من مطابقتها الدستور للقوانين السابقة الجاري بها العمل، وذلك بواسطة أطر مشهود لها بالكفاءات والدراية في المجال القانوني.

إلا أنه مع الأسف الشديد يلاحظ أن هذا القطاع يتسم بشيء من البطء نظرا لقلة الموارد البشرية المتخصصة والامكانات المادية.. وعليه فإننا نوصي من هذا المنبر بما يلي :

1 - دعم القطاع بثلة جديدة من الأطر ذات الكفاءة العالية في الميدان القانوني.

2 - إعادة النظر في الاختصاصات المخولة للسيد الأمين العام للحكومة فيما يخص الإذن بمزاولة بعض المهن الحرة.

وأخيرا العمل على تطوير المطبعة الرسمية لكي تتمكن من خلق لتجميع ما ينشر من النصوص القانونية وتصنيفها تسهيلا لكل راغب في الإطلاع عليها أو باحث.

وأخيراً أتطرق إلى قطاع الوزارة المكلفة بالعلاقة مع البرلمان لأقول باسم الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أنه من المؤكد أن هذا القطاع على قدر كبير من الأهمية نظرا للدور الطلائعي والمهام التي تقوم بها هذه الوزارة في مجال الربط والتنسيق بين الجهاز الحكومي والجهاز التشريعي، هذا الأخير المتمثل في البرلمان في ظل نظام المجلسين : مجلس النواب ومجلس المستشارين، الشيء الذي يتطلب من أطر الوزارة المذكورة، وعلى الرغم من قلة عددهم، بذل مجهودات مضاعفة من أجل خلق وتأمين قنوات التواصل في جو ملائم بين الجهازين المذكورين قصد تسهيل القيام بالأشغال وأداء كل جهاز لرسالته على الوجه الأكمل بدءاً بمعالجة الأسئلة الشفاهية والكتابية ومراقبة الآجال الدستورية بالإضافة إلى السهر على المتابعة اليومية لعمل كافة الوزارات من أجل حثها على تحضير الأجوبة داخل الآجال الدستورية. وأخيراً متابعة أشغال اللجان الدائمة وتغطية اجتماعاتها.

وإن هذا العمل الدؤوب يستلزم بالطبع وبدون شك ولاريب :

1 - تدعيم الوزارة بطاقم إضافي من الأطر الكفأة والمؤهلة للقيام بالدراسات اللازمة في الوقت المناسب.

2 - قيام الوزارة بدراسات من أجل خلق مناخ ملائم جديد لتطوير عمل الحكومة في علاقاتها مع البرلمان وتجنب السلبيات في تجربتنا الأولية.

3 - مد الوزارة بميزانية للتجهيز مستقبلا لتمكينها من توسيع مقرها حتى يتأتى لأطرها العمل والقيام بالواجب في ظروف ملائمة ومريحة ومرضية.

4 - العمل على تكثيف وتكوين الأطر العاملين بالوزارة مع المساهمة في تكوين مختلف أطر الوزارات المستشارين لوزرائهم في الشؤون البرلمانية.

5 - تكثيف التعاون مع البرلمانات الأجنبية قصد الاستفادة من تجارب الآخرين وإغناء تجربتنا.

أخيراً الاسراع بخلق مرصد للمعلومات والمعطيات لتجميع الاقتراحات والالتزامات الصادرة عن مبادرة أعضاء الحكومة أمام أعضاء المجلس سواء اللجان أو الجلسات العامة للرجوع إليها عند الاقتضاء قصد المتابعة والتنفيذ.

وأخيراً اسمحوا لي -السيد الرئيس المحترم، السيد الوزير، أختي، إخواني- أن أؤكد من هذا المنبر نيابة عن الفريق الاستقلالي للوحدة والتعادلية أننا سنصوت بالايجاب على جميع الميزانيات الفرعية التي كانت محل المناقشة نظرا لما تتسم به من موضوعية رغم هزالة الاعتمادات المرصودة إليها في مجالي التسيير والتجهيز وشكراً.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد أحمد التويزي.

* المستشار السيد أحمد التويزي :

شكراً السيد الرئيس،

السيد الوزير المحترم،

السادة المستشارين المحترمين،

بسم الله الرحمان الرحيم، والصلاة والسلام على الرسول الأمين

وبعد،

أتشرف باسم فريق الاتحاد الدستوري لأتناول الكلمة من أجل مناقشة الميزانية الفرعية لقطاع وزارة العدل برسم سنة 1998-1999 :

السيد الرئيس المحترم،

مما لا جدال فيه أن قطاع العدل يعتبر قطاعاً حيويا وهاما بالنسبة لكل المجتمعات، وتأتي حيوية من كونه يمس عن كثب حياة المواطنين باعتباره عنصرا يضمن الاستقرار في الحياة الاجتماعية وعاملا من عوامل الطمأنينة في نفوس الأفراد، كما تأتي أهميته من كونه يعد الملجأ الأخير لكل من استشعر الظلم ولكل ذي طالب حق، من هنا ركزت المجتمعات على العدل وبوأته مكانة مرموقة تجلت في المكانة التي أعطيت لرجال القضاء عبر السنين، وفي الكم من الاجتهادات الفقهية القانونية والفقهية التي خلفتها لنا الحضارات الإسلامية المتعاقبة.

بالنسبة لنا، كمجتمع إسلامي، نتوفر على مرجعية فقهية وتشريعية هامة رسختها تعاليم ديننا الحنيف، ولنا في تراثنا الفكري والتاريخي شواهد بارزة على نبوغ أعلامنا في المجال القضائي، ولقد ساهمت بلادنا من موقعها في إغناء هذا الإرث القضائي.

السيد الرئيس المحترم،

أولت بلادنا عناية خاصة لقطاع العدل، وهي عناية تترجم مدى حرص جلالة الملك من خلال مبادرات متعددة إلى الارتقاء بجهاز العدل ضمانا للاستقرار والطمأنينة والأمن وسعيا وراء تحقيق دولة الحق والقانون، وتأكيدا لمبدإ فصل السلط كسلطة قضائية لها اختصاصاتها واستقلالها ومجالاتها التي تميزها عن السلطتين التنفيذية والتشريعية.

وفي هذا الإطار لابد من التذكير بالرسالة الملكية السامية الموجه الموجه للمجلس الأعلى بمناسبة الاحتفال بالذكرى الأربعينية لتأسيسه وخطاب العرش لهذه السنة، وكذا بمناسبة افتتاح دورة المجلس الأعلى للقضاء بتاريخ 13 أبريل 1998.

إن هذه التوجيهات من جلالته تجعلنا نومن بأن العدل بمدلوله الصحيح لابد أن يتحقق وأن إصلاح هذا القطاع في شموليته لابد أن يتم لأن تلك هي الإرادة الملكية السامية.

لا أحد يشك في أن الحكومة السابقة عملت الكثير في أفق تطوير عمل هذا القطاع وإصلاحه حيث عملت :

1 - على إنشاء المحاكم الإدارية التي تعمل على إنصاف المواطنين من ظلم الإدارة وتجاوزاتها، وذلك تعزيز الدولة الحق والقانون.

2 - إنشاء المحاكم التجارية التي تعمل في المنازعات الاقتصادية، هذا القضاء التجاري الذي لابد له لكي يلعب الدور المنوط به أن يواكب التطورات المتسارعة في القوانين التجارية الدولية، وبهذه المحاكم التجارية نأمل أن يساهم هذا القضاء المختص في إعطاء الضمانات الكافية للمستثمر الوطني والأجنبي مساهمة منه في المجهود التنموي للبلاد.

3 - مراجعة أجور القضاة.

4 - مصادقة المغرب على جملة من الاتفاقيات الدولية في مجال حقوق الإنسان، اتفاقيات مناهضة للتعذيب، اتفاقيات القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

5 - تعزيز دور المرأة من خلال العديد من النصوص التشريعية والتنظيمية.

6 - تعزيز حقوق الطفل وذلك بإدخال مادة حقوق الإنسان في المناهج التربوية.

السيد الرئيس،

بالرغم من هذه المجهودات يبقى السؤال مطروحاً : هل استطاع القضاء أن يرقى إلى مستوى تطلعات صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني؟ وهل استطاع هذا القضاء أن يستجيب لانشغالات المواطنين؟

إننا في فريق الاتحاد الدستوري لا ندعي أننا نملك إجابة جاهزة حول هذه المواضيع، ولكن المعاينة الموضوعية لواقع العدل في بلادنا تجعلنا نقر أنه بالرغم مما تحقق في هذا المجال نقر بكثير من المشاكل والصعوبات التي يعرفها هذا القطاع بدءاً بالصعوبات المادية التي تتجلى في الحالة المزرية التي وصلت إليها بنايات بعض المحاكم التي أصبحت لا تليق بهيبة القضاء ومكانة العدل وكذلك غياب وسائل العمل المتطورة كالأنظمة المعلوماتية الحديثة التي تمتاز بالدقة والسرعة، وانتهاء بالتجاوزات التي لا زالت، وللأسف الشديد تطبع سير عمل قضائنا، والتي تكون مدعاة للإحباط الشديد لدى المواطنين، هذا الإحباط الذي يؤدي حتما إلى فقدان الثقة في القضاء، وهذا هو أكبر بلاء يمكن أن يصيب مجتمعا من المجتمعات.

لذا فإن فريقنا في الاتحاد الدستوري، ما فتئنا ندعو إلى ضرورة تطوير وتحديث أساليب عمل كافة المتدخلين في مجال القضاء وأول هؤلاء المتدخلين هو القاضي وذلك بالعمل على تكوينه تكوينا ثقافيا من المستوى الرفيع، وتكوينا نفسيا يمكنه من شخصية قوية ونزيهة ومحصنة ضد كل المغريات المادية. مؤسسة القاضي تدفعنا للحديث عن مؤسسة الدفاع وعن مؤسسات الخبراء والعدول والموثقين يجب إعطاؤها ما تستحق من الاهتمام والعناية بتنظيمها وتحيين القوانين المنظمة لها ومراقبة عملها وتصرفاتها والحرص على أن لا يلج إليها إلا من هو أهل من حيث الكفاءة والنزاهة والاستقامة لأن لهذه المهمة تأثير واضح على العدالة لأن عملها مرتبط ارتباطا وثيقا بعمل القاضي، وآراؤها تلعب دورا أساسيا في بلورة مضمون الأحكام ومنطوقها وحتى في تنفيذها.

السيد الرئيس المحترم،

لا يمكن أن نتكلم عن القضاء دون أن نلتفت إلى وضعية السجون، فالسجن أساسا هو مؤسسة إصلاحية ترمي إلى إعادة تأهيل السجين وإدماجه في المجتمع بعد أن يقضي عقوبته، هل سجوننا تقوم فعلا بهذا الدور؟ الجواب بكل موضوعية ونزاهة وتجرد هو بالنفي للأسباب التالية :

1 - الحالة التي وصلت إليها بنايات بعض السجون التي تستوجب الإصلاح والترميم الفوري أو الإغلاق.

2 - المستوى الضعيف للتطبيب، ونتمنى أن تكون الشراكة المبرمة بين وزارة العدل ووزارة الصحة فاتحة خير على النزلاء.

3 - الاكتظاظ، هذا الاكتظاظ الذي تعرفه السجون الذي يؤدي إلى خلط السجناء دون الأخذ بعين الاعتبار سن السجين أو السبب الذي أدى به إلى السجن أو المدة التي سيقضيها داخل السجن.

4 - التغذية التي لا زالت دون المستوى المطلوب بالرغم من المجهودات المبذولة في هذا المجال. إن السجون، نظرا للظروف التي ذكرناها، ونظرا كذلك للإمكانيات المحدودة التي تتوفر عليها وزارة العدل أصبحت مؤسسة تهين السجين، وتحطم انسية السجين، مؤسسات لم ترق بعد إلى الدور التربوية المنوط بها. ولا أدل على ذلك سوى نسب الرجوع لدى السجناء. إن العناية بالسجون والسجناء وجه آخر من أوجه العدل والإنصاف ومتطلبات أساسية لضمان كرامة الإنسان وحقوقه.

السيد الرئيس المحترم،

أثناء مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل أطلع السيد وزير العدل أعضاء اللجنة على مشروع لإصلاح القضاء وضعه بعد مشاورات واسعة مع عدة أطراف منها الهيئة الوطنية للمحامين وفعاليات وطنية ودولية ومكاتب دراسات... هذا المشروع مشروع شارك في صياغته المجتمع المدني. نتمنى لهذا المشروع النجاح، ونتمنى كذلك أن نرى في القريب العاجل النتائج الملموسة التي تشعر المواطن أن هناك شيئا ما بدأ يتغير.

بما أن الميزانية المرصودة لوزارة العدل لم ترق بعد إلى المستوى المطلوب حتى تمكن هذه الوزارة من مباشرة الإصلاح، لهذا فإننا في فريق الاتحاد الدستوري سنصوت ضد هذه الوزارة.

شكراً السيد الرئيس، والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد حميد المودن.

* المستشار السيد حميد المودن :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة المستشارين المحترمين،

السيد الوزير،

يسعدني أن أقدم اليوم موقف فريقي، الحركة الشعبية للأصالة المغربية والعدالة الاجتماعية من مشروع الميزانية الفرعية لوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، والأمانة العامة للحكومة، ووزارة حقوق الإنسان برسم السنة المالية 98-99.

بداية فإن فريقي لابد أن يسجل بكل ارتياح الأسلوب الذي قدم به السيد الوزير مشروع هذه الميزانية على مستوى لجنة العدل والتشريع حيث خصص سيادته الحيز الأكبر من خطابه لسرد أهم منجزات الحكومة السابقة خلال السنة الفارطة، وهذه إشارة واعتراف منه أنه عند ما جاء لهذه الوزارة ولهذا القطاع وجد أن هناك الكثير من الإصلاحات والمنجزات التي تم تحقيقها في السابق في هذا القطاع.

إننا فعلا لجد ممنونين لكم السيد الوزير على نزاهتكم الفكرية هذه وعلى موضوعيتكم لأنكم جسدتم فعلا داخل اللجنة وبأسلوبكم هذا حوارا نومن به، وهو الحوار الذي ينبني على الاعتراف بعمل الغير والاستمرار في الابتكار والاجتهاد من أجل مواصلة البناء خدمة للمصلحة العليا للوطن، ونتمنى أن يحذو حذوكم باقي أعضاء الحكومة، خاصة وأن البعض منهم اعتبروا أنفسهم انطلقوا من الصفر. بل قدموا مشاريع وعقدوا اجتماعات مع اللجان المختصة داخل البرلمان، وكانت جل هذه المشاريع وجل البرامج التي أتوا بها من صنع وعمل الحكومات السابقة. ولم نسمع منهم ولو اعترافا ضمنيا بهذه المجهودات التي بذلت. وهذا أسلوب نرفضه، ونتمنى لهؤلاء أن ينضجوا سياسيا وأن يتجنبوا هذا الأسلوب الإقصائي، ولن نسمح لهم مستقبلا أن يستمروا في هذا النوع من الخطاب الذي يقصي ما أنجزه غيرهم، ولقد لمسنا هذا جيدا عند إجابتهم على الأسئلة الشفهية.

الشعب المغربي والحمد لله ناضج ويعطي الأشياء حق قدرها، وفريقي -كباقي فرق المعارضة- سيكون مستقبلا بالمرصاد لهذا النوع من الخطاب السياسي. وعلى الحكومة الحالية أن تعي أن الخطوات التي خطتها بلادنا على درب الاستقرار والنماء هي أولا بفضل جلالة الملك نصره الله، وبفضل أبناء الشعب المغربي الذين تحملوا المسؤولية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارين المحترمين،

لقد لعبت الإدارة المغربية منذ الاستقلال بفضل تضحيات أطرها وموظفيها دورا طلائعيا وهاما في التنمية الاقتصادية والاجتماعية ببلادنا، وهي اليوم مطالبة أكثر من أي وقت مضى بالحداثة والعصرنة وبضرورة التأقلم والتكيف مع التقنيات الحديثة للتسيير والتدبير الإداريين، وبمسايرة الانفتاح الذي يعرفه الاقتصاد الوطني ودعمه حتى يكون في مستوى التحديات والإكراهات المفروضة عليه.

وفي إطار هذا التوجه قطعت الإدارة المغربية أشواطا مهمة منها إصلاحات قامت بها الحكومة السابقة، وقد همت كلما يتعلق بتحديث الإطار القانوني للوظيفة العمومية وتطوير الجهاز الإداري، وهي إصلاحات ذكرنا بها السيد الوزير كما قلت سالفا، حيث كان عرضه مفصلا وممنهجا هم هذه المنجزات، وهم برنامج عمل الوزارة برسم السنة المالية 98-99.

وعلى ذكر برنامج السنة المقبلة، فقد أكدتم السيد الوزير، أنه يستمد عناصره الأساسية من التصريح الحكومي، لكن عندما رجعنا إلى نص هذا التصريح وجدناه يتضمن العبارة التالية : «إن إصلاح الإدارة وعصرنتها يشكلان هدفا أساسيا لعمل الحكومة، وإن طموحاتنا في هذا الميدان هو أن نساعد على أن تصبح إدارتنا إدارة فعالة منكبة على مهامها الحيوية، متوفرة على موارد في مستوى حاجياتها الحقيقية...»إلخ.

جميل هذا الكلام، لكن أين نحن السيد الوزير من مضمونه؟ ولماذا لم تعكسوه في برنامجكم الذي قدمتموه لنا برسم هذه السنة؟ ولماذا لم توفر الحكومة، كما جاء على لسان السيد الوزير الأول الموارد التي تكون في مستوى الحاجيات الحقيقية لهذه الإدارة؟ وهل بمثل هذه الاعتمادات ستتمكنون من إصلاح الإدارة وعصرنتها؟

وعلى ذكر برنامج السنة المقبلة كذلك، السيد الوزير، فلم توضحوا لنا الجديد في هذا الإصلاح. فجل التدابير هي امتداد بل نفس التدابير التي اتخذتها الحكومات السابقة مشكورة، فمثلا فيما يخص تصميم وتدبير الموارد البشرية الذي أكدتم عليه السيد الوزير، فقد قامت الحكومة السابقة بتحيين الإطار القانوني للوظيفة العمومية، وذلك بإدخال تعديلات هامة على بعض مقتضياته همت أساسا مراجعة أنظمة الترقية الداخلية والرفع من المستوى المادي والاجتماعي لبعض

فئات الموظفين. كما عملت الحكومة السابقة على إعادة توزيع الموارد البشرية وإعادة تعيين الموظفين المشتركين بين الوزارات وإدماج موظفي الدولة من الجماعات المحلية، وتخفيض المدة اللازمة لإدماج الأطر الملحقة من خمس سنوات إلى ثلاث سنوات، وإحداث نظام الرخصة بدون أجر وتصفية مسطرة العجز بسبب ترك الوظيفة.

أما بخصوص وضع التصورات الجديدة في ميدان التوظيف والأجور الذي أكدتم عليه كذلك السيد الوزير، فقد عملت الحكومة السابقة على إحداث درجات جديدة للترقية الداخلية وعممت أنظمة الترقية حسب الأقدمية، وفتحت المجال لبعض خريجي معاهد التكوين المهني لولوج الأسلاك الإدارية وأحدثت تمثيلاً لمضمون التصريح المشترك لفاتح غشت 1996 لجنتين تحت رئاسة وزارة الشؤون الإدارية تهتم الأولى بالترقية الداخلية لموظفي التعليم الأساسي والثانوي، والثانية بالنظام الخاص بالأطباء، إلى جانب إعداد النظام الأساسي الخاص برجال التعليم الباحثين بالتعليم العالي وبمؤسسات تكوين الأطر العليا.

كذلك، وهذا يدخل في أيضا الاصلاحات التقويمية التي أكدتم عليها السيد الوزير في برنامجكم، فإن الحكومة السابقة بهدف تطوير الإدارة وتحديث أساليب تسييرها، قامت بتحيين عدة أنظمة للتسيير والمراقبة، ووضعت استراتيجية للتدبير التوقعي لشؤون الموظفين وأعوان الدولة وأعدت برامج في مجال التكوين واستعمال الخبرة تتلاءم مع خاصيات مختلف الإدارات، فضلا عن متابعة عملية المراجعة وتحيين بعض النصوص التشريعية رغبة في وضع الميكانيزمات الكفيلة بمواجهة الضغوطات المهيمنة على الظرفية الاقتصادية الحالية ومواجهة التحديات الاقتصادية الخارجية.

وفي إطار الآفاق المستقبلية فقد أعدت الحكومة السابقة، السيد الوزير، السادة المستشارين، برنامج الإصلاح الإداري يتضمن استراتيجية إصلاحية تستهدف إعادة برنامج وطني لتطوير وتحسين القدرات التدبيرية بالإدارة المغربية، بتعاون مع الفعاليات الاقتصادية وبرنامج الأمم المتحدة (ابنيد).

بعد هذا الجرد لأهم المنجزات التي قامت بها الحكومة السابقة، ماهو الجديد الذي جاء به برنامجكم السيد الوزير من أجل إصلاح قطاع الوظيفة العمومية؟ فجل التدابير التي أعلنتم عنها هي من ابتكار ومن برنامج الحكومة السابقة. فأين جديدكم؟ وما هي المقاربة التي ستعتمدونها من أجل إصلاح هذا القطاع الهام؟

ستجيبوننا بأنكم أتيتم بميثاق حسن التدبير. أنا لم أفهم مضامينه ولم يفهمه معي جل أعضاء اللجنة الذين انصبت جل مداخلاتهم حول مفهوم ميثاق حسن التدبير. وحتى التصريح الحكومي لم يتمكن من تحديد مفهوم واضح لهذا الميثاق الذي يبقى في نظرنا عبارة عن كلام فضفاض لا يمت إلى الواقع في أي شيء.

وضحتم لنا أنه يرتكز على منطلق أخلاقي من خلال الدعوة إلى محاربة كل أشكال الانحراف واستغلال النفوذ والتسيب... طبعا السيد الوزير كلام معقول. لكن كيف سيتم ذلك؟ وكيف ستتمكنون أنتم في وزارة الوظيفة العمومية من تطبيق هذا الشعار؟ لم تفصحوا لنا عن طريق هذا التطبيق والامكانيات المادية التي خصصتها لكم حكومتكم من أجل تحقيق ذلك. فقد وضعتم ميثاق حسن التدبير ضمن الإصلاحات التأطيرية التي يتضمنها برنامجكم برسم السنة المالية، وعليكم أن توضحوا لنا وللرأي العام الوطني الكيفية التي ستخرجون بها أهداف هذا الميثاق إلى أرضية الواقع وبأية اعتمادات، أيضاً عليكم أن توضحوا لنا الكيفية التي ستطبقون بها المنطلق الثاني لهذا الميثاق المتعلق بالترشيد، بتدبير الأموال العامة وفق مبادئ الدقة والشفافية والاقتصاد، والمنطلق الثالث المتعلق بالتواصل القائم على الإنصات للمواطن والمقاولة وعلى تقديم الأفضل من الخدمات المطلوبة.

كيف تطبقون السيد الوزير هذه الشعارات وبأية اعتمادات؟ وعلى أي أمد؟ هل القصير أم المتوسط أم ماذا؟ هناك غموض كبير يكتنف هذه الإجراءات.

أما بخصوص المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، فلم توضحوا السيد الوزير دور هذا المجلس، ولم توضحوا لنا أسلوب تفعيل هذه المؤسسة الهامة التي يبقى دورها في نظرنا ضروريا من أجل إصلاح قطاع الوظيفة العمومية.

هكذا تلاحظون السيد الرئيس، السادة الوزراء، السادة المستشارون المحترمون، أنه باستثناء ميثاق حسن التدبير والمجلس الأعلى للوظيفة العمومية فإن كل التدابير التي استعرضها السيد الوزير أمامنا داخل لجنة العدل والتشريع في إطار البرنامج الذي ستطبقه وزارته برسم السنة المالية المقبلة، هي امتداد ومستوحاة من الإصلاحات التي اعتمدتها الحكومات السابقة، أي أن حكومة التجديد لم تأت بأي جديد، بالنسبة لهذا القطاع طبعا. ومع ذلك فإننا، مرة أخرى، نثمن، وننوه بالسيد الوزير الذي اعتمد هذه الإصلاحات لأنها وضعت بعد دراسة عميقة، وعلى أساس توجيهات سامية لجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله، خاصة التوجيهات التي عبر عنها جلالته في

خطاب العرش لسنة 1996، والتي توجت ببرنامج التطوير وتحسين القدرات التدبيرية في الإدارة المغربية بتعاون مع برنامج الأمم المتحدة (ابنيد)، نتمنى أن يعرف طريقه إلى حيز التطبيق، ونتمنى أن تتخذه الوزارة كمرجع.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

إن الأمانة العامة للحكومة من المرافق الأساسية والضرورية للجهاز الحكومي، فهي بمثابة المستشار القانوني والعقل المفكر للحكومة ودورها لا يقتصر فقط على إصدار القوانين، بل على دراستها وإعدادها وتحيينها كلما دعت الضرورة لذلك، ولذلك فالمهام المنوطة بهذه المؤسسة من الجسامة بمكان، خاصة وأنها مسؤولة أيضا على تسليم الرخص وتنظيم المهن الحرة، والمنطق يقتضي أن توفر لها كل الإمكانيات المادية والبشرية حتى تستجيب للمتطلبات التي تدخل في اختصاصاتها، لذلك فإننا نعتقد أن الميزانية المرصودة لهذا القطاع جد متواضعة ولا ترقى إلى مستوى متطلباته، ونعتقد أيضا أنه حان الوقت للتفكير في تطوير وإعادة النظر في دور هذا المرفق الحيوي الذي لا زال قائما بفضل المجهودات المتفانية لموظفيه وأطره العليا الذين يتحملون عبء تسييره رغم التجهيزات العتيقة وقلة وسائل العمل، ونغتنم هذه الفرصة للتنويه بهم.

سيدي الرئيس،

أما عن المطبعة الرسمية التي تحولت إلى مرفق إداري متمتع باستقلالية التسيير، فإننا بعد تسجيل التحسن الذي طرأ على هذه المطبعة ندعو إلى مزيد من الابتكار والاجتهاد في ميدان الأعمال التجارية الموازية لمهمتها الأصلية وذلك حتى تتمكن من تحقيق مداخيل تساعدها على تجديد هياكلها.

وفي انتظار تنفيذ الحكومة لهذه الإجراءات وتبنيها للدراسة القيمة التي تزخر بها رفوف وزارة الوظيفة العمومية والاصلاح الإداري، ونظراً لهزالة الاعتمادات المرصدة لهذين القطاعين فإن فريقي سيصوت بـ «لا».

أما فيما يتعلق بوزارة حقوق الإنسان فإنه يسعدني كذلك أن أسجل موقف فريق الحركة الشعبية بمجلس المستشارين من مسألة حقوق الإنسان ببلادنا، وهي مناسبة أتاحها لنا عرض الميزانية الفرعية لوزارة حقوق الإنسان على مجلسنا الموقر.

وأشير في البداية إلى موقف حزبنا الثابت والحقيقي من هذا الموضوع الذي نعتبره في مقدمة أولوياتنا وتوجهاتنا كهيئة سياسية ترى أن موضوع حقوق الإنسان لا ينبغي أن يستغل أو يستثمر على غرار ما حدث من خلط على منابر ترتدي ألوانا سياسية ولا تفرق بين مهمة الدفاع عن انتهاكات حقوق الإنسان كمبدإ سام، وبين نضال بعض الأحزاب التي سخرت ما يمكن تسخيره للضغط من أجل الوصول إلى الأهداف والمواقع، وبالتالي الموضوع في إطار مزايدات تندرج في سياق ما سبقت الإشارة إليه.

وللحقيقة أقول لبعض طلائع الحكومة الموقرة التي كانت لها منافسة في هذا الشأن بينها وبين بعض فرقائها في الحكم حول الموضوع أن أسرة الحركة الشعبية لم تكن مفتقرة إلى الإعلان عن تشكيل أو تجمع يحمل إسماً من الأسماء تحت ذريعة حقوق الإنسان، والذي كان من شأنه المساهمة في المزايدات على حساب حقوق الإنسان، وهو موضوع نعتبره متعاليا على الحسابات الظرفية والتوجهات المحدودة وكنا في استشارتنا من خلال مناسبة الإعراب عن أفكارنا نطالب وبكل هدوء أن يكون هذا الجانب حاضرا ومجسدا في تشريعاتنا وعبر سلوك إدارتنا وفي إصلاحاتنا السياسية والقانونية، وبعيدا عن أي تشويه لمكانة المغرب الذي هو مستوى القيام بالكثير، وهو البلد المتوفر على مبادئ وقيم حضارية مستمدة من أصول عريقة مكنته من القدرة على تحقيق الأفضل والأمثل في أجواء من الهدوء والترفع والاستقرار، ولذلك لم نرتب في فرص خلق جمعيات ومنظمات وعصب وتكتلات والدخول بها إلى المعترك السياسي المحدود بالقياس مع مبادئ حقوق الإنسان الخالدة.

وهنا نتساءل عن أسباب سكوت تلك الأجراس منذ تنصيب الحكومة الحالية، والجواب واضح هو أن نشاطها وعمرها ومصداقيتها كانت بأياد سياسية ولأهداف سياسية ولذلك تم توقيف الزر إلى إشعار آخر. فهل وصل المغرب اليوم إلى مستوى الميثالية في موضوع حقوق الإنسان؟ أي هل وصلنا إلى نهاية بناء دولة الحق والقانون والأمور تسير على أحسن ما يرام؟

إن مناسبة زيارة مسؤول منظمة العفو الدولية وموقف الحكومة من بعض التصريحات وسكوتها عن بعض التقارير وبرودتها عند مناقشة بعض الدول لتقارير عن المغرب هي بمثابة برهان على أن انشغالات بعض المنظمات لم تكن صادقة، وكان عليها وعلى الحكومة أن تبرهن على التزاماتها بكامل الصراحة.

السيد الرئيس،

لا زالت أصداء رنات صحافة المعارضة السبقة -الحكومة الحالية تجلجل في عقول المتتبعين والملاحظين خارج المغرب وداخله حيث كنا سجيني الشعارات : الاعتقالات السياسية، التعذيب بالمعتقلات، خروقات الحراسة النظرية، أوضاع السجون واكتظاظاتها، وتقادم التشريعات التي تنظمها، حق الإضراب، حق التظاهر، الحقوق الثقافية، حقوق سكان البوادي... إلى غير ذلك.

فهل انتهى الحسم اليوم في هذه العناوين، وإلا فما برنامج الحكومة في هذا الموضوع، وعليها أن تعطينا التطمينات الكافية على بعض هذه العناوين ليسجل الرأي العام موقفه. وعلى الحكومة أن تميز عملها عن المكاسب التي تحققت سابقا على مستوى التطوير في التشريع المغربي في المجالات التشريعية التنظيمية والاصلاحات الدستورية والشروع في مراجعة النصوص ذات الارتباط بحقوق الإنسان لجعلها أكثر تلاؤماً مع المواثيق والأوفاق الدولية وكذلك تدعيم سيادة القانون واستقلالية السلط.

ففي عهد الحكومات السابقة تم إغلاق وذك السجون غير اللائقة بسمعة المغرب وتحقق الإنفراج وتنامي الوعي بحقوق الإنسان. وإننا اليوم نقف عند حدود المكاسب السابقة منتظرين الجديد الحكومي في هذا الموضوع ومتسائلين عن دور وزارة حقوق الإنسان في إطار التغيير والإصلاح والإنقاذ الذي هو شعار الحكومة والذي هو محل تتبع ومراقبة الشعب المغربي الذي ينتظر بلورة هذا الشعار على مستوى حقوق الإنسان.

ومن خلال هذا المرفق الذي عليه أن يأتي بالبديل الذي يجلب الأنظار ويستأثر بالاهتمام ويوضح الفارق بين الأمس واليوم حيث تحاول فيه بعض الجهات الخارجية المس بمكانة المغرب وبسجله ومجهوداته ومكاسبه وعرقلة تصفية ملفاته، وهذا كذلك ما يضع على كاهل الوزارة مسؤولية الخروج عن الصمت المطبق والتردد والروتينية والضبابية التي تخيم على مهامها. وعليها أن لا تصبح بمثابة عنوان دون محتوى أو دون مضمون، وتخفيف انطلاقة في طريق الإبداء والتصدي من مسؤولوها خلال مهامها إلى المناورات والإشاعات، وأن لا يصرف وقتهم أكثر من اللازم في قراءة جدور نشأة فكرة حقوق الإنسان التي لا ينبغي أن تستغرق أكثر الوقت، فإذا كان المغرب قد ساير الحركة العالمية لحقوق الإنسان بدون خلفيات أو ضغوطات فذلك يرجع إلى موضوع احترام كرامة المغاربة وصيانة حقوقهم، لا يمكن أن تفرض على المغاربة قهرا، وإننا نتمنى أن تصبح هذه الوزارة منارة إشعاع للجديد من التدابير والمجدي من التدخلات حتى لا تبقى مهامها محصورة في تلقي الشكايات حيث -كما ذكر لنا السيد الوزير- توصلت وزارته بـ 2200 شكاية لاندري مصيرها، وكذلك ذكرنا بإعداد التقارير في إطار الاتفاقيات.

لذلك فإن وزارة حقوق الإنسان مدعوة إلى البحث في سبل تطوير وجودها والتعريف بمجالات تدخلاتها وتحديد علاقتها بمختلف الجهات المرتبطة بجانب حقوق الإنسان وتقديم مشاريع عمل يهتدي بها المشرعون.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين المحترمين،

في انتظار الجديد لابد من تسجيل جهود الحكومة السابقة، هذه الحكومة التي زكى عملها جلالة الملك نصره الله في هذا الباب وعززها حفظه الله بعدد من المبادرات السامية التي جعلت من المواطن المغربي مواطنا واعيا بقيمة حقوقه الاجتماعية والسياسية والاجتماعية. ولابد أن نستحضر في هذه المناسبة الخطاب السامي ليوم 8 ماي 1990 الذي نعتبره مرجعا أساسيا في موضوع حقوق الإنسان، وكذلك إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والمجلس الاستشاري لمتابعة الحوار الاجتماعي، وتنصيص الدستور في ديباجته على احترام حقوق الإنسان كماهي متعارف عليها دوليا... وهي منجزات مؤسساتية قوية في صالح حقوق المواطن المغربي حصنته ضد الدعايات والأوصاف والشعارات. ولابد كذلك أن نذكر بالعفو الملكي السامي على المعتقلين السياسيين وعن المغتربين، وإلغاء ظهير 1935، والمصادقة على الاتفاقيات المناهضة للتعذيب وكل أشكال التمييز ضد المرأة والتصديق على معاهدة حقوق الطفل وحقوق المهاجر... فهذه مكاسب تحققت بالأمس رغم تيارات التشكيك وسهام الرشق التي كانت توجه إلى عمل الحكومات السابقة.

وختاماً -وليس ختاماً- نؤكد رفضنا كذلك لميزانية وزارة حقوق الإنسان التي لم تخرج لحد الآن بأي جديد والتزمت الصمت. كما نتأسف لتقلص هذه الميزانية، أي ميزانيتها بحوالي 4% عن السنة الماضية، الشيء الذي يؤكد لنا أن عمل هذه الوزارة، ومهما كانت طموحات السيد الوزير المحترم، ستبقى مشلولة وستصطدم مع الواقع اليومي المتمثل في ضعف الإمكانيات المادية والبشرية.

والسلام عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً. الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الأمين... المستشار المحترم علي القيطوني الادريسي.

* المستشار السيد علي القيطوني الإدريسي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون،

يشرفني أن أتدخل باسم إخواني في الفريق الاشتراكي بمجلس المستشارين لأساهم في مناقشات ميزانيات وزارة العدل وحقوق الإنسان والوظيفة العمومية والأمانة العامة للحكومة والوزارة المكلفة بالعلاقات مع البرلمان، وهي في نظرنا الهيئات والمؤسسات الأساسية التي لا يمكن لقاطرة التنمية الشاملة والمستديمة أن تسير وفق إرادة التغيير والإصلاح إذا كانت هذه المؤسسات والهيئات تعيش أوضاعاً غير سليمة.

سيدي الرئيس،

قديما قيل : «إن العدل أساس الملك» ونحن نقول اليوم أن العدل أساس التنمية والديمقراطية، وهو اللبة والضمانة الأساسية لدولة الحق والقانون. فلا استقرار لأي كيان كان إن لم يكن يضمن لأفراده وجود قضاء نزيه وعدل سليم يصون الحقوق ويذود عن الحريات الفردية والجماعية ويحمي جميع أفراد المجتمع عملا بمبدإ : «القانون يعلو ولا يعلى عليه».

وفي هذا الإطار نسجل بكل اعتزاز ما ورد في التصريح الحكومي المقدم أمام غرفتي البرلمان من طرف السيد الوزير الأول من فقرات هامة تشخص الإشكاليات المرتبطة بالقضاء المغربي، وتطرح البدائل المرتبطة بهذا القضاء بتشاور تام مع مختلف مكونات المشهد القضائي ببلادنا، بدائل تستهدف بعث تعبئة وطنية حول مقتضيات البرنامج الإصلاحي للقضاء وتخليق نظامنا القضائي بتطوير مستوى أداء كفاءات ومكونات إدارة العدل وتحسين تنظيم العلاقات بين الإدارة المركزية ومختلف مؤسسات العدل. وتقوية المفتشية القضائية، وتعزيز الضمانات الخاصة بالمتقاضين وإيلاء أهمية للجانب التكويني للقضاة والمساعدين القضائيين وتبسيط مساطر التقاضي وإحداث نظام لقضاة التنفيذ في الميادين المدنية والجنائية، ووضع مدونة للقانون الجنائي والمسطرة الجنائية وتعزيز المحاكم الإدارية والتجارية وتحسين وضعية السجون بالمملكة.

ولعل هذه الإصلاحات المنشودة هي التي جعلتنا في الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية لا نتوانى لحظة في التعبير الصريح عن إشادتنا القوية بهذه الإرادة الجريئة والواضحة لإصلاح القضاء وتعزيز استقلاليته وتفعيل آلياته. وهي الإرادة التي ما فتي الشعب المغربي برمته ينتظرها على أصر من الجهر لما فيها من دواعي الاستقرار السياسي والاجتماعي وعناصر مساعدة على إعادة الثقة إلى قلوب المواطنين واستقطاب العديد من الاستثمارات وبشكل خاص الأجنبية التي ما أحوج بلادنا إليها. ونحن نعتقد في الفريق الاشتراكي، أن الظروف الحالية مناسبة أكثر من أي وقت مضى لكي تباشر وزارة العدل هذه الإصلاحات. ومن منطلق تأييد الطموحات المعبر عنها نرى أنه من الضروري التأكيد على ما يلي :

1 - ضرورة إشراك كافة الفعاليات المهتمة بتطبيق هذا البرنامج الإصلاحي توخيا لخلق جو من العبئة والحوار البناء والمسؤول، وفي هذا الصدد نحيي بحرارة ما أقدمت عليه وزارة العدل من التوقيع لبروتوكول التعاون والتنسيق والشراكة مع جمعية هيئات المحامين بالمغرب بإشراف الوزير الأول. ونتمنى أن تتوسع هذه المبادرة لتشمل باقي الفرقاء المعنيين بشؤون القضاء.

2 - اتخاذ إجراءات مستعجلة تستهدف تكييف القوانين مع التحولات التي عرفها المغرب.

3 - إصلاح المعهد الوطني للدراسات القضائية وفسح المجال أمام الكفاءات المتمرسة والمؤهلة النزيهة لتلعب دورها في عملية تكوين القضاء.

4 - إعادة النظر في التنظيم القضائي وفي دور المجلس الأعلى للقضاء.

5 - تقوية جهاز التفتيش والمراقبة بإسناد مهامه إلى القضاة الأكفاء والنزهاء.

6 - تحسين وضعية السجون حتى تلعب دورها الحقيقي في الإصلاح وإعادة الاندماج داخل المجتمع.

7 - خلق هيئة متخصصة لتتبع حياة السجناء داخل المؤسسة السجنية قصد التتبع والمراقبة والتقييم في أفق فسح المجال أمام هؤلاء السجناء لمغادرة السجن قبل إتمام مدة العقوبة الحبسية أو السجنية، إن تأكدت هذه الهيئة من قدرتهم على إعادة الاندماج داخل المجتمع، ونعتقد أن هذا الإجراء من شأنه أن يعطي بمدلول العفو بعداً أكثر واقعية كما أنه من جهة أخرى سيساهم في التقليص من النفقات الخاصة بتسيير المؤسسات السجنية.

8 - تبسيط مسطرة التقاضي وإلقاء العراقيل التي تحول دون أن تكون فرصة التقاضي متاحة للجميع.

9 - تعميم المحاكم الإدارية والتجارية على مختلف جهات المملكة.

10 - اتخاذ إجراءات صارمة تستهدف تنفيذ الأحكام القضائية المتراكمة منذ سنوات.

11 - إلغاء محاكم المقاطعات والجماعات من التنظيم القضائي نظرا لافتقارها لمواصفات العدالة النزيهة.

السيد الرئيس،

إخواني المستشارين،

السيد الوزير،

مرة أخرى سوف لن نتحدث عن الأرقام والأعداد لسبب بسيط وهو أنه مهما بلغت هذه الأرقام من ضخامة وارتفاع فإنها لن تسمو عن مبادئ حقوق الإنسان.

وفي هذا الإطار أيضا نسجل بارتياح مضمون التصريح الحكومي الذي جعل من الدفاع عن حقوق الإنسان كما هي متعارف عليها دوليا، واعتبر هذا المبدأ من بين التوجهات الرئيسية والأساسية للعمل الحكومي، ووسعت هذه الاهتمامات بمجالات حقوق الإنسان لتشمل فئات أخرى من الشعب المغربي نعتبرها جزءاً من كياننا وطرفا أساسيا في وحدتنا الوطنية، ونعني هنا إخواننا المحتجزين في مخيمات لحمادة وتيندوف إضافة إلى إخواننا المواطنين أفراد الجالية المغربي المقيمة بالخارج. والتزمت الحكومة كذلك بتقوية أشكال التعاون مع المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان والهيئات الغير الحكومية المهتمة بحقوق الإنسان في اتجاه يهدف إلى التسوية النهائية للحالات التي لا زالت معروضة على المجلس المذكور، كما أنها التزمت بالسهر على ملاءمة القوانين المغربية مع المواثيق الدولية وعلى إنعاش ثقافة حقوق الإنسان وإحداث مراكز متخصصة للبحث في ميدان المساعدة القضائية والإرشادات للنساء والأطفال.

إن مبدأ الدفاع عن حقوق الإنسان يشكل دفاعاً حصينا عن حرية الرأي والتعبير وجعل السيادة كلها للقانون من خلال التطبيق السليم لمقتضياته واحترام المواثيق الدولية.

وفي هذا الإطار نؤكد موقف الاتحاد الإشتراكي للقوات الشعبية المؤازر والمساند لكل الإجراءات التي من شأنها صيانة الحريات والحقوق ومقتضيات القانون الوطني والدولي وحماية حقوق الإنسان العامة والخاصة سواء في نطاق علاقة الفرد بباقي المواطنين أو بالمؤسسات المجتمعية أو مع الإدارة العمومية أو مع جهاز الدولة ككل.

حقيقة لقد حقق المغرب عدة مكتسبات في ميدان حقوق الإنسان لكن هذا لا يمنع من المطالبة باتخاذ إجراءات أخرى تسعى إلى تركيز ثقافة وعقليات جديدة ومتجددة لضمان الحماية الكاملة للحقوق والحريات، ومن هذا المنبر نؤكد مطالب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية الهادفة إلى إيجاد حلول في أقرب الآجال لكل المشاكل العالقة في هذا الميدان كما نؤكد أيضا على ضرورة وضع آليات لمنع التعذيب والاعتقالات التحكمية وزجر مرتكبيها.

وبهذا الصدد نتمنى أن يبرز قضاتنا ما في مكنونهم من جرأة وشجاعة لمناهضة التعذيب وإنصاف المواطنين الذين ثبت أنه قد مورس عليهم التعذيب صونا لحرية الأفراد والحريات العامة، ودفاعا عن دولة الحق والقانون.

السيد الرئيس،

إن المغرب يعيش على إيقاع الإصلاح والتغيير، هذا التغيير الذي شمل، وسيشمل مختلف حالات مجالات الحياة العامة ومن ضمنها الإدارة.

وفي هذا الإطار نعتقد أن كلا من الأمانة العامة للحكومة ووزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري تعتبران مرفقين أساسيين لإنتاج وتتبع وتنسيق الأداء الإداري والعمل التشريعي تحت مسؤولية الوزير الأول الذي جعلت منه الإصلاحات الدستورية الأخيرة مؤسسة فعلية سياسية وإدارة مسؤولة أمام جلالة الملك وأمام البرلمان وأمام الشعب المغربي عن تدبير الشأن العام.

إن وضع أجهزة إدارية ملائمة لمتطلبات العصر ولمستلزمات الإصلاح والتغيير يعد شرطا من الشروط الأساسية لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وللاستجابة للحاجيات المتزايدة لعموم المواطنين داخل الآجال المعقولة، لذا نرى أن كيفية اشتغال الأمانة العامة للحكومة تستدعي إعادة النظر فيها بغية محاربة البطء في إخراج المشاريع التنظيمية والتشريعية إلى حيز الوجود، ومن ثمة فإن إعادة هيكلتها وتعزيز مرافقها باتتا من الأولويات الضرورية والملحة والمستعجلة في هذا المجال.

وإذا كان الإصلاح الإداري وتخليق الإدارة العمومية من آليات التصحيح والتغيير ببلادنا، فإنه بات من الضروري أن تعطى الفرصة للأطر والموظفين النزهاء والأكفاء الذين تزخر بهم الإدارة المغربية

ليفجروا طاقاتهم الخلاقة ويضعوا عصارة مجهوداتهم وابتكاراتهم رهن إشارة خدمة المواطنين بكل تفان وإخلاص وذلك في إطار ثقافة جديدة قوامها احترام القانون والمشروعية والثقة المتبادلة وإسناد المسؤولية لمستحقيها بعيدا عن كل سلوكات الزبونية والمحسوبية والانتماءات الحزبية والقبلية.

ولا يمكن بأي حال من الأحوال أن يستقيم برنامج الإصلاح الإداري دون أن يعطى للجانب البشري ما يستحق من عناية واهتمام تكريما له ومكافأة له على ما يسديه من خدمات تستهدف المصلحة العليا للبلاد، وفي هذا الصدد نؤكد على ما يلي :

- العمل على التقليص من التباين الكبير في الأجور بين أعلى وأسفل الهرم.
- الرفع من الأجور والتعويضات الهزيلة.
- إحداث حوافز تمنح على أساس الكفاءة والانضباط والمردودية.
- تسوية وضعية العاملين في إطار الانعاش وكذا وضعية الأعوان الموقتين الذين استوفوا شروط الترسيم، ووضعية الموظفين الحاملين للشهادات.
- تفعيل المذكرة الناصة على الحركية الإجبارية على رأس كل أربع سنوات، ومنحها ما تستحق من العناية دفاعا عن مصداقيتها.
- صلاح مختلف القوانين المنظمة للوظيفة العمومية أو المتعلقة بالقانون النموذجي للمؤسسات شبه العمومية ذات الطابع التجاري أو الصناعي أو المستفيدة من الامتياز.
- توحيد مناهج التوظيف بناء على أسس الكفاءة.
- تفعيل المجلس الأعلى للوظيفة العمومية.
- دعم قواعد اللاتمركز الإداري والدفع به نحو التطبيق الفعلي والصحيح.
- العناية بالتكوين وإعادة التكوين والتكوين المستمر مع تحديد مناهجه وأهدافه بالشكل الذي يستجيب للحاجيات الفعلية والحقيقية لمختلف القطاعات الإدارية.

وختاما -السيد الرئيس- باسم فريقي الاتحاد الاشتراكي، نظرا لما ورد في التصريح، ونظرا للتقارير التي أتى بها الوزراء، فإننا رغم هزالة وقلة الامكانيات لهذه الوزارات، فإننا سنصوت لصالح هذه الميزانيات وشكراً لكم جميعا.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد قاسم الغزوي.

* المستشار السيد قاسم الغزوي :

بسم الله الرحمن الرحيم

سيدي الرئيس،

السيد الوزير،

إخواني المستشارين،

أختي المستشارة المحترمة،

صادق البرلمان بغرفتيه الأولى والثانية إجماعاً وفي سنته التشريعية الأولى على مشروعي قانونين الأولى تحت رقم 98-500 الذي يغير الظهير الشريف عدد 1-74-467 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالنظام الأساسي للقضاة، والثاني عدد 98-600 الذي يغير الظهير الشريف عدد 1-74-388 المعتبر بمثابة قانون يتعلق بالتنظيم القضائي للمملكة، وهذه الصادقة دالة على اهتمام جميع مكونات المجتمع المغربي أحزاباً ومنظمات غير حكومية وجمعيات حقوقية بقطاع العدالة في المجتمع المغربي، وكذا العناية بجميع الأطر العاملة في قطاع العدل قضاة كانوا أو موظفين.

وهذا الاهتمام توجه كذلك بإنشاء محاكم تجارية جديدة بمختلف جهات المملكة والتي بدأت في ممارسة وظيفتها القضائية في شهر ماي 98.

والجدير بالذكر أن الغاية من تخصيص النظر والبت في القضايا والمعاملات التجارية إلى محاكم تجارية هو تنشيط العمل القضائي على المستوى التجاري والرغبة في النهوض بالاقتصاد الوطني في مختلف قطاعاته وضمان استقرار المعاملات التجارية التي تعتبر المحرك الأساسي لكل اقتصاده، وكذا تشجيع الاستثمارات في بلدنا الذي عانى اقتصاده وما زال يعاني من بعض الصعوبات التي عرقلت التنمية الاقتصادية وتفاقمت الحالة الاجتماعية.

وحزب التقدم والاشتراكية ما فتئ يطالب في برامجه بضرورة إصلاح القضاء وتحسين وضعية العاملين به وضمان استقلاله ونزاهته. ولقد سجل معالي وزير العدل تدخل فريق التجديد والتقدم الديمقراطي بمجلس النواب بمناسبة مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة العدل، ولا

داعي إلى إعادة الحديث عن محتوى التدخل المذكور. بل نكتفي بتأكيد كل ما ورد فيه من مطالب إصلاحية لقطاع العدل بالمغرب والنضال إلى حين تحقيق الإصلاحات المطلوبة.

هذا وقطاع العدل كسائر القطاعات الأخرى، يتضمن طاقات بشرية وكفاءات لا تقل تكوينا عن نظيراتها في المجتمعات الدولية. ونحن في فريق التجديد والتقدم الديمقراطي نطالب كافة الكفاءات العاملة بقطاع العدل أن توظف طاقاتها في النهوض بهذا القطاع في سبيل المصلحة العليا للبلاد، بعيداً عن أي تأثير مصلحي أوغيره من شأنه أن يقلص وظيفته، علما أن الرقي بالمجتمع وتنشيط اقتصاده رهين بالعمل الوظيفي المنتج لهذه الطاقة البشرية.

وفي مجال توظيف الطاقة البشرية نشير إلى ما حققه المغرب في سبيل الدفاع عن حقوق الإنسان بفضل مجهودات الجمعيات الحقوقية والمنظمات غير الحكومية والمجلس الاستشاري لحقوق الإنسان وما المكانة المتميزة التي احتلها المغرب خلال السنوات الأخيرة في هذا المجال لدى المحافل الدولية والمنظمات الدولية إلا دليل قاطع على توظيف هذه الطاقة. وبفضل هذه الطاقات وكفاءة مناضلي الجمعيات والمنظمات غير الحكومية احتضنت بلادنا عدة لقاءات دولية تمحورت حول الصحة وحقوق الإنسان وقضايا أخرى ذات صبغة اجتماعية في قضايا المرأة والطفل وأولتهما عناية بالغة، كما أغنت المجتمع المدني بعدة منشورات تعلقت بمجال حقوق الإنسان سعيا منها إلى تعبئة وتوعية المواطن المغربي وتحسيسه بأهمية حقوقه. والجدير بالذكر أن هذه الأعمال لم تكلف أي دعم مادي من طرف أية حكومة من الحكومات السابقة.

وبناء عليه، لنا اليقين التام، معالي وزير حقوق الإنسان، وأنتم قد ساهمتم شخصيا في هذا العمل الإنساني داخل التراب الوطني وخارجه، أنكم ستولون هذه الجمعيات أهمية خاصة وستوفرون لها الدعم المادي الكافي سيما وأنتم تنتسبون لحكومة التناوب التي شرفها صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني نصره الله وأيده وأعز به دولة الحق والقانون، أن أولى أحد أقطاب الحركة الوطنية والحركات الحقوقية رئاستها، ألا وهو الأستاذ عبد الرحمان اليوسفي الذي كرس حياته منذ شبابه للدفاع عن حقوق الفرد وسيادة كرامته ومناهضة كل أشكال الاستغلال والقمع والتعذيب وقمع الشعوب. أما ما ينتظر من حكومتكم هو إنهاء كل الملفات المطلبية المنبثقة عن الجمعيات والمنظمات الغير الحكومية وكذا الملجس الاستشاري لحقوق الإنسان وإنصاف ذوي الحقوق حتى يتسنى لهذه الجمعيات المشاركة في المجتمع المدني بمختلف شرائحه وانتماءاته، الاهتمام بالقضايا الانسانية وترسيخ الديمقراطية ودولة الحق والقانون.

إن فريق التجديد والتقدم الديمقراطي وحزبينا : التقدم والاشتراكية والحزب الاشتراكي الديمقراطي يؤكد مواصلة النضال إلى جانب هذه الجمعيات والمنظمات، علما بأن ذلك متضمن في برامجه.

سيدي الرئيس، لا يختلف اثنان حول تحسين الحالة الاجتماعية للعاملين في قطاع العدل للأهمية وثقل المسؤولية الملقاة على عاتقهم، وفريق التجديد والتقدم الديمقراطي يناشد كل العاملين بهذا القطاع لتوظيف كل طاقاتهم ومجهوداتهم للرفع من مستوى العدالة ببلادنا إلى المكانة التي يطمح لها كل أفراد المجتمع المغربي، إن إصلاح القطاع العدلي سيكون له أثر إيجابي على مختلف المجالات والقطاعات الحية الأخرى لولوج القرن الواحد والعشرين ومواكبة التطورات التي تعرفها الدول المتقدمة وما تقتضيه عولمة الاقتصاد.

معالي وزير العدل،

معالي وزير حقوق الإنسان،

إن فريقنا إذ يؤكد تأييده للتصريح الحكومي من جهة، ويصوت لصالح ميزانيتي وزارة العدل ووزارة حقوق الإنسان، يقينا منه أن ما ورد ببرنامج حكومتكم سيحقق جملة وتفصيلا، أخذاً بعين الاعتبار كل الانتقادات البناءة التي تسعى إلى الرقي بهذا البلد الأمين، وما ذلك على الله بعزيز.

ولن تفوتني -سيدي الرئيس- هذه المناسبة باسم فريق التجديد والتقدم الديمقراطي أن أوجه نداء إلى هذا المجلس الموقر، والذي يضم بين أعضائه كل الفاعلين الاقتصاديين والنقابيين وبجانب اختصاصاته الدستورية أن يلي وأن ينعكف على دراسة كل القطاعات الحية ذات المرافق الاقتصادية التي لها صبغة مباشرة ومؤثرة، وأنتم تطلبون منا الآن مواجهة القرن الواحد والعشرين في إطار هذه العولمة. فإلى جانب اختصاصاتنا الدستورية علينا أن نخصص الحقبة المقبلة إن شاء الله والدورة الخريفية المقبلة للقطاعات الحية، ونأخذ بشأنها آراء وتوصيات، فالشعب المغربي ينتظر من هذا المجلس الموقر بفعالياته أن ينعكف عليها ويتخذ بشأنها توصيات، لا سيما وأن القطاعات كلها تحتاج اليوم إلى إعادة النظر وإعادة الهيكلة.

وشكراً لكم سيدي الرئيس، وشكرا إخواني، أخواتي المستشارين.

* <u>السيد رئيس الجلسة</u> :

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد بوهو.

* المستشار السيد محمد بوهو :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السيدة المستشارة والسادة المستشارين،

يشرفني باسم فريق الاتحاد الدستوري أن أتناول الكلمة من أجل مناقشة الميزانية الفرعية لوزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري برسم سنة 98-99.

السيد الرئيس،

كما تعلمون إن أهمية الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري تأتي في الدور الأساسي الموكول لها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية ذلك أن الإدارة بمفهومها العام تبقى هي المحرك الأساسي الذي يخلق الديناميكية والنشاط في كل سياسة تقبل عليها الدولة في مختلف القطاعات.

ومن خلالها عرض السيد الوزير الذي ضمنه الاتجاه الذي تعتزم الوزارة خلال السنة المقبلة والسنوات الموالية، يتضح أنه تنطلق من الإعلان عن فتح أوراش كبرى لإصلاح الإدارة على أساس توجهات استراتيجية من خلال :

- تعزيز أسس إدارة قريبة من المواطنين.
- ترشيد استعمال الموارد البشرية.
- عصرنة طرق التدبير.
- تبسيط المساطر والمسالك الإدارية مع تعزيز الإخلاقيات المهنية.

وتبقى هذه الأهداف على أي حال رهينة التنفيذ العملي، وبالمقارنة مع هذه الأهداف ودورها والميزانية المرصودة لها نجد أنها ميزانية لا ترقى إلى الطموح المطلوب وإلى الدور الحيوي الذي تلعبه والأهداف المطلوب تحقيقها بحكم الاختصاصات المنوطة بها، فهي مسؤولة عن إعداد وتنفيذ السياسة الحكومية المتعلقة بموظفي وأعوان الدولة والجماعات المحلية والمؤسسات العامة. كما أنها هي المسؤولة عن إعداد النصوص التنظيمية ومراقبة تطبيق القوانين المتعلقة بالوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، وبالتالي فهي المسؤولة عن السياسة الإدارية المتبعة في البلاد.

وحينما نذكر الإدارة العمومية في العصر الحاضر فإننا نعني بذلك الجهاز الذي يسهر على تدبير المصالح العامة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحويل القرارات السياسية إلى الواقع الملموس.

ومن هذا المنطلق فإن تحقيق التنمية يتطلب كفاءات فعالة واقتصادية قادرة على تحمل المهام التي تناط بها أحسن قيام. واعتبارا لهذا الدور نطرح بعض الملاحظات والتساؤلات من خلال محورين أساسيين هما الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري، فانطلاقا من السياسة الحكومية المتعلقة بالموظفين، نتساءل مع هؤلاء ماذا أعد لصالحهم سواء على الصعيد المادي أو المعنوي باعتبارهم أساس الهرم في كل إصلاح إداري منشود؟ فالموظف هو ذلك الإنسان الذي يهب نفسه وخبرته وتجربته لصالح الإدارة. إنه أداة أساسية للتنمية فماذا أنجز لصالحه؟ وإذا تطرقنا إلى الأجر الذي يتقاضاه الموظفون في بلادنا فإننا لن نختلف في أنه أجر هزيل لا يتناسب مع الحياة المعيشية للبلاد ولا يتناسب في قليل أو كثير مع الارتفاع المهول الذي تعرفه الأسعار. وبالنسبة لكل جوانب الحياة أصبح صغار الموظفين والمتوسطين منهم يعيشون أزمة مادية حقيقية. ولا شك أن هذه الوضعية المادية للموظف تنعكس سلبا على المردودية وعدم احترام المسؤولية، وبالتالي تضعف الإنتاج وتقل المردودية.

وإننا في الاتحاد الدستوري نرى أنه من اللوازم الأساسية لتطوير الإدارة المغربية، يرجع بالأساس إلى حماية الموظف وتكريمه.

والمطالبة بحماية الموظف تدفعنا إلى القول بضرورة حماية المواطن باعتباره الزبون المثابر على المصالح الإدارية من تصرفات بعض الموظفين الذين لا يحترمون المسؤولية الملقاة على عاتقهم ويعاملون المواطنين معاملة غير لائقة لدرجة أصبح المواطنون معها يشعرون بالحرج إن هم أرادوا الاتصال بالإدارة لقضاء مآربهم نظرا لكون الموظف يترك لتدبير حاله مع الضائقة المالية وإكراهات الحياة تدبيراً شخصيا على حساب المرفق والمواطن من خلال استغلال النفوذ والتسيب والارتشاء.

السيد الرئيس،

إن الإدارة المغربية في حاجة ماسة وأكيدة إلى إصلاح جذري وأساسي يتناول الإدارة المغربية من جميع جوانبها بهدف تحديثها وتطويرها والرفع من مستواها من حيث إنها إدارة وطنية في كيفيتها وتنظيمها القانوني والقضائي وهياكلها وأساليبها وطرق عملها.

وإذا كنا نسجل بارتياح ما تحقق في هذا المضمار من إنجازات خلال السنوات القليلة السابقة، فإنه ينبغي الوقوف عند بعض المحطات بغية تقييم النتائج المحصل عليها واقتراح البرامج التكميلية التي تظهر فائدتها على ضوء المعطيات المتوفرة عند كل تقييم، لأن الإصلاح الإداري في حد ذاته عملية مستمرة ومنتظمة، وإن الرغبة في الإصلاح الإداري في حد ذاته عملية مستمرة ومنتظمة. وإن الرغبة في الإصلاح الإداري شعور عام. إلا أن ذلك الشعور يجب أن يواكبه عمل جدي وفعال وواقعي من أجل تحقيق ذلك الإصلاح.

ونظرا لتشابك الاختصاصات وازدواجية العمل بين الوزارات والإدارات والمصالح وطغيان المركزية على الإدارة المغربية ذات الطابع التقليدي... ميالة إلى تعقيد المساطر الإدارية وتعدد المخاطب... كل هذه الظواهر زادت في تعقيد الإدارة المغربية، ولهذا فإن ضرورة الإصلاح يستدعي :

- متابعة سياسة تحديث الإدارة وذلك بتبسيط المساطر والشكليات الإدارية مع وضع استراتيجية على المستوى الوطني.
- تشجيع تنمية المعلوميات خاصة في ميدان القضاء واستعمال التقنيات الحديثة في ميدان تسيير الإدارة موازاة مع تكوين الموظفين المستعملين لهذه التقنيات.

وإذ نؤكد على مواصلة ما بذل سابقا من مجهودات في سبيل الإصلاح الإداري الشامل والمتكامل ضمن خطة سياسية مضبوطة في نطاق تدعيم اللامركزية وعدم التركيز في المجال الإداري وتقريب الإدارة وقرارها من المواطنين... إن معضلة الإدارة سلوكية قبل أن تكون معضلة هيكلية وتنظيمية، وإن فعالية أية سياسة ونجاعتها تبقى متوقعة على حدية ومصداقية الساهرين عليها، علما بأن بلوغ كل تنمية اقتصادية وتحقيق عدالة اجتماعية تبقى رهينة بمدى فعالية الإدارة وسلامتها ونجاعة القضاء ونزاهة العدالة.

السيد الرئيس،

إن هذه الميزانية المرصودة لهذه الوزارة لا تشكل الميزانية المناسبة لهذا القطاع الحيوي، فلهذه الأسباب فإنها ميزانية لن تساعد على التغيير والإصلاح المنتظر، وبالتالي سنصوت ضدها.

وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار السيد حميد كوسكوس.

* المستشار السيد حميد كوسكوس :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس المحترم،

السادة الوزراء المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

إخواني المستشارين المحترمين،

في إطار مناقشة الميزانية الفرعية للسنة المالية 98-99 يشرفني أن أتدخل باسم فريق جبهة القوى الديمقراطية لتقديم آرائنا بخصوص قطاع العدل وحقوق الإنسان.

المغرب قد خطا واسعا على درب تثبيت الحقوق واحترام الحريات، هذه الخطوات التي انطلق بإصدار ظهير الحريات العامة سنة 1958 مرورا بالتعديلات الدستورية وانتهاء بإنشاء وزارة مكلفة بحقوق الإنسان ويكتسي التنصيص دستوريا على تشبث المغرب حقوق الإنسان عالميا أهمية خاصة بحيث أخرج هذا التنصيص المغرب نهائيا من فترة خصوصية حقوق الإنسان معترفا بطابعها الكوني المتجاوز لكل مقومات الجنسية والحضارية والدينية. كما عرف المغرب إحداث عدة آليات تعزز التطبيق اليومي للقوانين المتعلقة بحماية الحقوق والحريات العامة من قبيل إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان، واتخاذ عدة إجراءات في مجال القضاء، سيما وأن مسألة القضاء الناجع والنزيه أساس ودعامة بناء دولة الحق والقانون. وفي هذا الباب نذكر تدعيم المجلس الدستوري، وتعزيز الرقابة القضائية بإحداث المحاكم التجارية... إلى غيرها من الإجراءات.

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

إخواني المستشارين،

إن القضاء المغربي يحتاج إلى إعادة النظر في ظهير 15 يوليوز 74 المنظم لمحاكم الجماعات والمقاطعات والتي أثبتت نتائج وجودها ضرورة العمل على إنهاء تجربتها واعتماد أساليب أخرى لتقريب القضاء من المواطنين خصوصا بالعالم القروي الذي يعرف نقصا ملحوظاً.

وفي مجال الأكرية فإن ضرورة إخراج قانون الأكرية أصبح لا يحتمل الانتظار، لأنه من غير المعقول أن يبقى القضاء يعرقل حقوق أحد أطراف عقود الكراء.

أما القانون الجنائي، فرغم التعديلات التي أدخلت على المسطرة الجنائية فإنه لا زال يعتريه بعض القصور، لذا فنحن في جبهة القوى الديمقراطية ننادي بتوفير ضمانات أوفر للشخص المنسوب إليه أفعالا إجرامية، وذلك من حضوره لدى الضابطة القضائية إلى محاكمته محاكمة عادلة تأخذ بعين الاعتبار سلامة الشكل أولا ثم تتطرق للموضوع، لأن من شأن هذا ترشيد تكاليف مهمة على مستويات المحاكم والسجون، وفي نفس الإطار نطالب بتفعيل الإفراج المقيد.

ولقد أصدر المحاكم الإدارية ببلادنا، بالرغم من قصر عمرها، قرارات شجاعة تستحق كل التنويه، غير أنه، ولتعزيز هذا النوع من القضاء يجب إحداث الدرجة الثانية من التقاضي وإنشاء محاكم الاستئناف الإدارية.

وفي نفس الإطار نشير إلى ضرورة تعميم المحاكم التجارية وتقريبها من المواطنين بمختلف ربوع المملكة.

وبالإضافة إلى ما سبق فإن مجال القضاء يعرف العديد من المشاكل ترتبط بتعقيد مسطرة التقاضي وبضعف البنية التحية والتجهيزات الأساسية وبوضعية العاملين بهذا القطاع. لذا فتفعيل دور العدل وتحسين مردوديته يكتسي صبغة الاستعجال ويستدعي القيام بإجراءات فورية من شأنها تقويم القضاء ورد الاعتبار للجهاز القضائي لتكريس استقلاليته وضمان حيويته الاجتماعية والاقتصادية.

إن تكريس هيبة القضاء وحجية الشيء المقضي به تتطلب النظر في عدم تنفيذ الأحكام التي تنطق باسم صاحب الجلالة من طرف بعض المؤسسات العمومية وشبه العمومية.

وفي نفس الإطار نثير مشاكل التنفيذ التي تعترض الأعوان القضائيين، أو التي تثيرها وضعية هؤلاء التنظيمية والقانونية. كما نؤكد على ضرورة خلق مؤسسة قاضي التنفيذ.

السيد الرئيس،

إننا في جبهة القوى الديموقراطية نعبر عن ارتياحنا لما بناه المغرب في مجال حقوق الإنسان حتى أضحى بفضل الإرادة السامية لصاحب الجلالة رائداً في مجموعته. غير أننا نتوق لما هو أفضل، لأنه حسب اعتقادنا مهما بلغت الضمانات الدستورية والقانونية فإن الحماية الحقيقية لحقوق وحريات الأفراد تبقى رهينة بكيفية تطبيقها اليومي. كما أن التشريع المغربي بالرغم من التعديلات التي مست بعض جوانبه كإصلاح مدونة الأحوال الشخصية التي مست بعض جوانب إصلاح مدونة الأحوال الشخصية لا زال يحافي بعض الحقوق العالمية، والتي يجب الإسراع بتداركها.

كما تجدر الإشارة إلى ضرورة العمل بالرقم ببلادنا إلى مستوى الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وذلك باستعمال جميع الوسائل الممكنة لنشر ثقافة حقوق الإنسان والتوعية بها.

وفي هذا الإطار نثير وضيعة السجون التي تعرف ظروف إقامة لا إنسانية، كما نشير إلى ما يعرفه العمل النقابي من تضييق. ولا تفوتنا الفرصة لنطالب بضرورة إخراج القانون التنظيمي المتعلق بتوضيح الشروط التي يمكن معها ممارسة حق الإضراب المضمون بمقتضى الفصل الرابع عشر من الدستور إلى حيز الوجود.

السيد الرئيس،

إن النهوض بقطاعي العدل وحقوق الإنسان من الأكيد يحتاج لاعتمادات مالية مهمة، وإن ما رصد للوزارتين المهمتين لا يلبي كل الطموحات. غير أنه، وكما هو معلوم، فإن الضغوطات المالية كبيرة وهو ما نستحضره حينما نتعامل مع ميزانيتي هذين القطاعين آخذين بعين الاعتبار بعض الإشارات الإيجابية من قبيل رفع ميزانية التسيير بوزارة العدل بنسبة 13%.

لذا سنتعامل إيجابيا مع مشروعي ميزانيتي هذين القطاعين والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً.

الكلمة للمستشار المحترم السيد بيجي عبد الرحمان.

* المستشار السيد عبد الرحمان بيجي :

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون المحترمون،

السيدة المستشارة المحترمة،

سلام الله عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

إن مجالات تدخل الوزارة تمس مباشرة حياة المواطنين وأوضاعهم المعاشية، وإذا كان هناك من تغيير في برامج الحكومة أو كانت لديها سياسة اجتماعية حقيقية وواقعية، فإن وزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني هي خير مجال لابرازها وإخراجها...

* السيد رئيس الجلسة :

نحن لازلنا في لجنة العدل.

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الفلاحي.

* المستشار السيد محمد الفلاحي :

السيد الرئيس،

السيد وزير العدل،

السيد وزير حقوق الإنسان،

السادة المستشارون،

الأخت المستشارة،

في إطار مناقشة ميزانية وزارة العدل 98-99، وباسم الفريق الكونفيدرالي أفضل أن ما يمكن أن أفتتح به تدخل كلمة الكونفيديرالية الديمقراطي للشغل في ميدان وزارة العدل هو كلمة من كلام الله عز وجل، وبالضبط ما جاء في الآية 58 من سورة النساء : «إن الله يأمركم أن تؤدوا الأمانات إلى أهلها وإذا حكمتم بين الناس أن تحكموا بالعدل» وكذلك ما جاء في الآية الكريمة 152 من سورة الأنعام : «وإن قلتم فاعدلوا ولو كان ذا قربى» انتهى كلام الله.

وأعطي الاسلام للقاضي مكانة خاصة حتى إن النبي صلى الله عليه وسلم قال في حديث رواه الشيخان : «إنما الإيمان جنة يقاتل من ورائه ويحتمى به». وهذا يظهر مكانة العدل، ومكانة العدل في الشريعة الإسلامية، ولا توجد رسالة سماوية لم ترتكز على العدل والإنصاف بين الناس، ومع تطور الإنسانية والتشعب الذي عرفه مجال العدالة اجتهد الفكر الإنساني في وضع الضوابط والأنظمة التي تؤمن الحفاظ على الجوهر، وتأتي الاتفاقيات والمعاهدات الدولية لتجسد خلاصة ما وصلت إليه الإنسانية في هذا المجال، وأصبحت العدالة لا يقتصر دورها على حماية الحقوق والممتلكات، بل تنامى دورها لتصبح عنصراً أساسيا من عناصر استقرار المجتمعات سياسيا واقتصاديا واجتماعيا، وأداة لتحقيق التوازن بين السلط ولإشاعة الطمأنينة وفرض سيادة القانون على الجميع، ثم عاملا أساسيا في تحقيق التنمية والازدهار الاقتصادي.

وما دمنا في المغرب، هذا البلد العزيز الجميل الغني بثرواته الذي يستحق منا جميعاً الحب الكبير والتضحية الجسيمة لحماية وحدته الترابية ولتجذير استقراره السياسي حتى نجعل منه فعلا شعارا ملموسا للمملكة السعيدة، ومن أجل الارتقاء ببلادنا وبشعبنا الأبي الصبور والمتخلق إلى مكانة الجدارة والاستحقاق يجب أن نخطو خطوة مهمة نحو بناء حقيقي وصادق للدولة الديمقراطية الحديثة. ولا يمكن أن يكتب النجاح لهذه الخطوة إلا بإدخال إصلاحات جذرية على عدالتنا في إطار سياسة شاملة ومتكاملة تعيد اعتبار القضاء وتوفر له الوسائل المادية والمعنوية والبشرية الضرورية، وتعتمد مراجعة القوانين وإعادة النظر في تنظيم وتأهيل الأجهزة المساعدة والمرتبطة بالقضاء، وتعيد الاعتبار للقضاء وتوفر له الوسائل المادية والمعنوية والبشرية الضرورية.

ولن يتأتى ذلك إلا إذا تم تحقيق استقلال القضاء عن السلطتين التشريعية والتنفيذية، ولن يتأتى ذلك إلا بوضع قواعد دقيقة للفصل بين التسيير الإداري لجهاز العدالة والتسيير القضائي، كما يتعين فسح المجال للقضاة لتأسيس هيآتهم المهنية المستقلة التي يمكنهم من خلالها أن يعبروا عن آرائهم وتصوراتهم ومعاناتهم ومطالبهم وأن يطوروا مداركهم وينمو التواصل بينهم، كذلك يجب إعادة النظر في جهاز التفتيش.

وإن استقلال القضاء كذلك يتطلب أن تصبح مؤسسة الوكيل العام للملك لدى المجلس الأعلى ذات صلاحيات أوسع بالإشراف على عمل النيابة العامة بالمملكة.

واستقلال القضاء يتطلب كذلك تقرير عقوبات صارمة في حق كل من يحاول التدخل في الأحكام القضائية من العاملين في السلطة التنفيذية.

السيد الرئيس،

السيد الوزير،

السادة المستشارون والأخت المستشارة المحترمون،

لا يمكن إعطاء المدلول الحقيقي لاستقلال القضاء والنهوض بجهاز العدالة دون الاهتمام بشخص القاضي، فتحقيق العدالة مرتبط بالأساس وإلى حد كبير بوجود القاضي العادل المتمكن والمتشبع بمبادئ حقوق الإنسان، والمتوفر على مستوى من العيش يجعله في مأمن من الانزلاق نحو مستنقع الرشوة والانحراف.

وبالنسبة للتنظيم القضائي، فقد ثبت فشل تجربة حكام الجماعات والمقاطعات على رؤساء المحاكم الابتدائية من أجل تكليف قضاة بها مع ضرورة تطبيق المسطرة الاستعجالية في البت فيها سواء منها القضايا المدنية أو الجنحية.

وإن سجلنا بارتياح بعض الإصلاحات في سياسة وزارة العدل وخاصة فيما يخص إحداث المحاكم التجارية، فإننا نطالب وبإلحاح إحداث المحاكم الاجتماعية المختصة في البت في قضايا الشغل.

كما بات من الضروري إحداث مؤسسة قاضي التنفيذ في الميدان الجنحي والمدني، إذ كما تعلمون السيد الوزير فإن بعض المكاتب الوطنية وبعض المؤسسات التي لها الاستقلال الذاتي في التسيير والتدبير تعتبر نفسها فوق القانون، ولا نعطي نفسها أي اهتمام ولو بسيط للأحكام الصادرة ضدها وبالتالي لا تنفذ كالمكتب الشريف للفوسفاط مثلا والمكتب الوطني للسكك الحديدية.

كما أصبح من الضروري إعادة النظر في لجنة العفو سواء من تحيين هيكلتها أو المسطرة المتبعة أمامها أو من حيث ضبط أشغالها وتأمين سلامة النتائج الصادرة عنها.

وكل ما تقدم يتطلب إعادة النظر في الميزانية المخصصة لقطاع العدل، وبداية التعامل معه كقطاع أساسي والتخلي من النظر إليه باعتباره هامشا. كما يتعين مراجعة طريقة ومجال صرف أموال دعم القطاع العام. وإذا كان من الضروري رفع أجور القضاة، ومساعدي العدالة فإن استمرار عملهم في الظروف الحالية لن يساعد على إخراج العدالة من المأزق.

أما بخصوص كتابة الضبط، فيجب إصلاح الجهاز وتحويله إلى جهاز منظم فاعل خال من الشوائب والانحراف والاتجار. وقد أصبح من الضروري كذلك أن يكون جهاز الضابطة القضائية تابعا للجهاز القضائي كما أن تأهيل ضباط الشرطة القضائية وأعوانهم أصبح ضروريا يتطلب وضع برنامج للتكوين والتكوين المستمر سواء بالنسبة للقانون أو بالنسبة لحقوق الإنسان، ويجب أن تكون مادة حقوق الإنسان من المواد الأساسية في مدارس الشرطة والدرك والقوات المساعدة ورجال الشرطة.

أما بالنسبة للسجون ومراكز التأهيل... انتظر المغرب طويلا إصدار مدونة السجون بعد أن وقع الحديث عنها في مرات متعاقبة ومن ظرف أجهزة مختلفة، وبعد أن هيئ مشروع هذه المدونة لم يكتب له أن يرى النور لحد الآن. ولذلك فإن إصدار هذه المدونة يعتبر من الأولويات على أن تكون متلائمة مع مبادئ حقوق الإنسان والمبادئ الدنيا لمعاملة السجناء، وعلى أن تتضمن مبادئ زجرية صارمة ضد أي اعتداء على حقوق وكرامة السجناء.

هذه بعض المجالات التي تعتبرها منظمتنا ضرورية لإصلاح نظام العدالة في المغرب، ولتأهيله للقيام بدوره في ضمان الحقوق والحريات والممتلكات، وفي إرساء قواعد الدولة الديمقراطية، دولة الحق والقانون، ويتضح من استقرائها أن مجال العدالة يتطلب مجهودات كبرى وبرنامجا شاملا ومتكاملا لن يكون من السهل تحقيقه إلا بتظافر الجهود وبذل التضحيات وتوفر الإرادة الحقيقية والشروع في الإنجاز انطلاقا من الأولويات والمستعجل أكثر إلى الأقل استعجالا، وإن كان لا يوجد من هذه الإجراءات ما يمكن اعتباره أقل استعجالا.

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل، ومعنا الطبقة العاملة نريد للعدل أن يكون سلطة مستقلة لا أداة طيعة، والسلام.

السيد وزير حقوق الإنسان،

إن مجرد الإعلان عن وزارة مكلفة لحقوق الإنسان، يحمل في الحق دلالة بمعنى أن مجتمعنا في حاجة إلى إشاعة هذه الحقوق كما هو متعارف عليها دوليا وحمايتها إحقاقا كرامة الإنسان وصولا إلى حقوقه الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية في بلادنا. وهذا في تقدير مركزيتنا المناضلة، الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إشارة للانطلاق نحو منحنئ مغاير إذا تطابقت النوايا والإرادات والتصريحات والبرامج. هذا أملنا الذي نرجو أن يتحول إلى واقع وممارسة في العلاقات داخل المجتمع وبين كل أفراده حاكمين كانوا أو محكومين حتى تصير حقوق الإنسان ثقافة مشاعة تؤطر الفعل اليوم للحاكمين قبل المحكومين. وحينئذ لن يبقى مبرر لوزارتكم مع احترامنا لكم.

السيد الوزير المحترم،

إن مهام وزارتكم من خلال برنامج عملها للسنة المالية 98-99 يرتكز على :

1 - الإصدارات التي تعرف حقوق الإنسان.

2 - المؤتمرات والندوات التحسيسية.

3 - إعداد التقارير الدراسية.

4 - ملاءمة القوانين المحلية مع المواثيق الدولية.

5 - تلقي المظالم لدراستها واقتراح الحلول لها على الجهات المختصة.

نلاحظ من خلال هذه المهام والبرامج المسطرة أن الانفتاح على الشعب المغربي كمستهدف من إشاعة ثقافة حقوق الإنسان انفتاح جد محدود، وستكون انعكاساته الإيجابية لا محالة جد ضعيفة بحكم حرمان فئات عريضة من الشعب المغربي من أقدس حق من حقوقها ألا وهو التعلم والمعرفة، وبحكم انتشار الأمية التي تطال حسب الإحصائيات الرسمية أزيد من 55% من الساكنة المغربية.

وتقترح مركزيتنا نظرا لهذا الوضع، الاستعانة المكثفة بالوسائل السمعية البصرية لما لها من الشيوع والقدرة على الانتشار داخل الأوساط الشعبية المحرومة المهمشة التي تكون أكثر من غيرها ضحايا خرق حقوق الإنسان كما نقترح أن تتجه هيكلة وزارتكم نحو اللاتمركز حتى تتمكن من تتبع وتلقي تظلمات المواطنين ضحايا خرق حقوق الإنسان، وأن تؤسس وزارتكم للتعامل الجديد مع جمعيات المجتمع المدني المختصة على أساس النظر إليها كشريك ومساعد في تحسيس المواطنين بحقوقهم عبر التجمعات والمهرجانات والندوات ورصد الخروقات التي يمكن أن يرتكبها بعض المسؤولين عن جهل أو عمد هنا وهناك، وهذا يقتضي أن تتعزز وزارتكم التواصل مع هذه الجمعيات والمنظمات المهتمة بحقوق الإنسان، وأن تخصص لها المنحة التي يمكن أن تساعدها على أداء مهامها على أحسن وجه.

ونقترح أيضا أن توسع وزارتكم دائرة الشراكة مع الوزارات الأخرى في الحكومة سواء منها أولا تلك التي يمكن أن تساعد على إشاعة ثقافة حقوق الإنسان عن طريق التربية والتعليم وتكوين النشء على أساس المعرفة والتشبع بحقوق الإنسان كوزارة التربية الوطنية والتعليم الثانوي والتقني والتعليم العالي.

ثانيا الوزارات التي من شأنها أن تحمي حقوق المنتجين ضحايا خرق قانون الشغل أو غيابه أو غياب الحسم في النزاعات الاجتماعية كوزارة التنمية الاجتماعية والتضامن والتشغيل والتكوين المهني ووزارة العدل.

ثالثا : تلك التي تنتهك حقوق الإنسان على يد موظفيها وأعوانها عن جهل أو قصد أو سوء نية كوزارة الداخلية والإدارة العامة للأمن الوطني وإدارة السجون والدرك الملكي.

ونعتبر في الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل أن أولى مهام وزارتكم هو العمل على تصفية الملفات العالقة والموروثة من عهود الحكومات السابقة، والتي ما زال ضحاياها مغيبين أو محرومين من حقوقهم المدنية أو السياسية، سواء على المستوى المادي أو المعنوي. هذا وإنه لابد من التذكير، والذكرى تنفع المومنين أنه قد حان الوقت للإغلاق النهائي لملف المنفيين والمعتقلين والمختطفين لأسباب سياسية أو نقابية وستكون تلك الخطوة هي اللبنة الأولى لبناء صرح ثقافة حقوق الإنسان ودولة الحق والقانون. ونعتقد أيضا في الكونفيدرالية الديمقراطية للشغل أن دور وزارتكم ودور الحكومة هو العمل على حماية حقوق عمالنا المهاجرين وعائلاتهم وإيلائهم الأسبقية في كل تفاوض أو اتفاق يمكن أن تتفاوض بشأنه الحكومة المغربية في إطار الشراكة الأورومتوسطية، ونعتبر أن على الحكومة المغربية أن تحمل الدول المصنعة على التوقيع على اتفاقية الأولوية لحماية حقوق العمال المهاجرين وعائلاتهم، هذه الاتفاقية التي لم تصادق عليها أية دولة من الدول المصنعة التي يتواجد بها عمالنا المهارجون وعائلاتهم وإيلائهم الأسبقية في كل تفاوض أو اتفاق يمكن أن تتفاوض بشأنه الحكومة المغربية في إطار الشراكة الأورومتوسطية. ونعتبر أن على الحكومة المغربية أن تحمل الدول المصنعة على التوقيع على اتفاقية الأولوية لحماية حقوق العمال المهاجرون وعائلاتهم، هذه الاتفاقية التي لم تصادق عليها أية دولة من الدول المصنعة التي يتواجد بها عمالنا المهاجرون.

السيد الوزير،

إننا في الكونفدرالية الديمقراطية للشغل نقدر وضع وزارتكم على المستوى الهيكلي، ونقدر مشاكل العاملين معكم وفق عقود القانون العام الذي يفقدهم إمكانية الاستقرار والاطمئنان على مستقبلهم مالم يرسموا في إطار نظام خاص بالوزارة. لكن هذا لا يعفي وزارتكم من أن تبذل قصارى الجهود والوسائل لتساهم في تغيير الصورة التي كثيرا ما شوهت سمعة بلادنا وأساءت إليها في الداخل والخارج.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته، وإننا سنصوت عليكم.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد رشيد الساجد.

* المستشار السيد رشيد الساجد :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

السادة المستشارون،

يشرفني باسم فريق الاتحاد الدستوري أن أتناول الكلمة من أجل مناقشة الميزانية الفرعية لحقوق الإنسان سنة 98-99.

إن حقوق الإنسان قد عرفت خلال السنوات الماضية تحولات هامة على مستوى الممارسة والتطبيق تجلت أساساً في الآليات القانونية والتشريعية وتجلت كذلك. وتجلت كذلك في جملة من الإجراءات التنفيذية والسلوكيات الأخلاقية التي عززت مفهوم حقوق الإنسان من جهة وارتقت بإدراك المواطن المغربي لهذه الحقوق.

فعلى المستوى القانوني تضمنت ديباجة الدستور تشبث المملكة المغربية بحقوق الإنسان كما هي متعارف عليها عالميا، وإذا كان المغرب قد قطع أشواطا بعيدة في هذا المجال من خلال المصادقة على العديد من الاتفاقيات الدولية التي تضمنها عرض السيد الوزير، فإنه من المؤكد.

وفي إطار الاستمرارية والحفاظ على هذه المكتسبات، يجب تعزيزها بمعالجة حقوق الإنسان ضمن المرجعية التاريخية اعتمادا على الذاكرة الحضارية للبلاد وانطلاقا من الشريعة الإسلامية والممارسات التي عرفتها هذه الشريعة. كما يستلزم العمل على إيجاد ضيعة شمولية لتحديد قواعد تضمن للإنسان حقوقه في حياته. وإن احترام هذه الحقوق يجب أن يصبح سلوكا تفرضه الدولة وخصوصا في الأجهزة الإدارية مع التأكيد على أن قواعد حماية حقوق الإنسان ترفض التسيب والممارسات غير المسؤولة مهما كان مصدرها وكانت غايتها.

لذا من الضروري إحداث جهاز للوزارة للتنسيق مع القضاء وتعامله مع الأحكام القضائية والبحث القضائي، على أن يكون دوره دوراً تمثيليا، كما أن الحكومة مطالبة بالدفاع عن سمعة المغرب في هذا المجال والتصدي للتصريحات المعرضة والمجحفة، وخصوصاً وأن المغرب قد قطع أشواطاً مهمة في هذا المجال.

السيد الرئيس،

إن قضايا حقوق الإنسان يأتي اعتبارها من موقع الأهمية التي يكتسيها الدفاع عن حقوق الإنسان سواء في القضاء أو الإدارة، وهذا ما نطمح إليه باعتباره مرادفاً للكرامة الإنسانية التي بدونها لا يمكن لتلك الحقوق أن تحقق الغايات المرجوة منها، ونظرا لخطورة الدور الذي تطلع به وزارة حقوق الإنسان في هذا الإنسان مع الإدارة والقضاء في حياته اليومية، فإن الميزانية المرصودة لهذا القطاع ليست بالميزانية المناسبة في جميع مناحي الحياة لذا فإنها ميزانية لن تساعد على التغيير والإصلاح المنتظر، وبالتالي سنصوت ضدها.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد عبد القادر أزريع... السيد عبد القادر العسولي؟ السيد محمد السلامي؟ نقطة نظام للمستشار المحترم السيد القادري.

* المستشار السيد أحمد القادري :

أتدخل في إطار نقطة نظام، استسمح المستشار المحترم، واستسمح المجلس، أريد فقط من الرئاسة أن توضح طريقة العمل هل سنستمر بدون توقف أم أننا سنتوقف؟

* السيد رئيس الجلسة :

العمل مستمر، مباشرة بعد لجنة العدل نستمر ونشرع في التدخلات في لجنة التعليم. تفضل السيد المستشار المحترم.

* المستشار السيد محمد السلامي :

بسم الله الرحمان الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

السادة المستشارين المحترمين،

بعدما تدخلت في مناقشة ميزانية وزارة العدل، فها أنا أعود لهذه المنصة لمناقشة الميزانية الفرعية للوزارة المكلفة بحقوق الإنسان.

باسم الفريق الديمقراطي والعمل أتدخل في موضوع من الأهمية بمكان، ويتعلق الأمر بقضايا حقوق الإنسان التي ظلت من المبادئ الأساسية لرجال الفكر والقانون. وكثيرا ما حاولت بعض الجهات استعمال هذا المبدأ ضد المغرب معتبرة قضية حقوق الإنسان مهضومة غير واردة في القوانين المغربية، إلا أن مفهوم حقوق الإنسان أصبح من المكتسبات التي حققتها بلادنا على مستويات متعددة : الدستورية والتشريعية والمؤسساتية والعلمية، ومن أجل الارتقاء بهذا المبدإ فقد تم إعداد مجموعة من المبادئ كرست التوافق على احترام الحقوق الأساسية للمواطنين، الفردية والجماعية.

وفي هذا الإطار، وقبل تحديد موقف فريقي من ميزانية هذه الوزارة، أشكر السيد الوزير على عرضه المسهب والمستفيض حول قضية حقوق الإنسان.

السيد الرئيس،

إن قضية حقوق الإنسان لم تعد شعارات متداولة إعلاميا وخطابيا، ولكنها أصبحت واقعا ملموسا يندرج في إطار الارتقاء بآليات العمل المؤسساتي والحداثة الفكرية، كل ذلك تعزز بتعديلات دستورية جوهرية وقوانين لها أبعاد أساسية في ترسيخ الحوار

المؤسساتي وتفعيل كل ما من شأنه أن يجعل مفهوم حقوق الإنسان يساير التطور الحضاري، وملاءمة القوانين مع المحيط الثقافي والاجتماعي، إلا أن الملفت للنظر في هذا المجال أن قضية حقوق الإنسان سجلت قفزة نوعية حيث تمت تصفية عدة ملفات، إن لم نقل كلها، في ظل الحكومات السابقة. وبناء على التوجيهات الملكية السامية تم إحداث المجلس الاستشاري لحقوق الإنسان ثم إحداث وزارة تسهر على حقوق الإنسان، وإن الحكومة الحالية على بينة بالتعديلات القانونية التي أدخلت على فصول المسطرة الجنائية خاصة فيما يتعلق بالاعتقال الاحتياطي.

سيدي الرئيس،

إن بلادنا تواجه تحديات خارجية ومناورات هي من إبداع دعاة الانفصال وأعداء وحدتنا الترابية. ونتيجة لذلك تم حجز مواطنينا في مخيمات تيندوف والحمادة، وإنهم يتعرضون لكل أنواع التعذيب والتنكيل ويموتون جوعاً وتمارس عليهم إكراهات كثيرة مما جعل بعضهم يفضل الانتحار على البقاء تحت خيام محاطة بالأشواك والمسلحين.

فأمام هذه الوضعية المزرية على الحكومة أن تترجم ما التزمت به في التصريح الحكومي لتحرير المحتجزين وإعادتهم إلى أرض الوطن.

إن الحديث عن قضية حقوق الإنسان قد يطول، ولكن يمكن التأكيد على ضرورة دعم وزارة حقوق الإنسان بكل الوسائل الداعمة لتطوير آليات العمل والارتقاء بهذا المفهوم نحو آفاق واعدة، وبناء جسور التواصل في مجال حقوق الإنسان عن طريق إدخال حقوق الإنسان ضمن البرامج التعليمية وتحسيس الرأي العام الدولي بأهمية الموضوع والتوقيع على الاتفاقية الدولية حول حماية حقوق الإنسان بالمهجر، خصوصا وأن مواطنينا بالمهجر يتعرضون للميز العنصري والاضطهاد المؤدي أحيانا للاغتيال.

وأخيرا نتمنى من هاته الحكومة أن تدعم وزارة حقوق الإنسان ماديا ومعنويا مع وضع هيكلة إدارية لهذا القطاع.

والسلام عليكم ورحمة الله.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الجوهري.

* المستشار السيد محمد الجوهري :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

السيدان الوزيران،

إخواني الأعزاء،

أختي المستشارة،

السيد الرئيس،

بطبيعة الحال اعتاد البرلمانيون عندما يتعرضون لأي قطاع، قطاع، أن يجملوا كل مشاكله وأن يطرحوها مرة واحدة لأن هاجس الإصلاح يسيطر عليهم، فيظنون أنهم إن لم يتطرقوا إلى مشكل ما فهم قد قصروا في واجبهم، والحقيقة أنه ليس هناك مشكل واحد، ولكن هناك عدة مشاكل وعدة جوانب، والتطرق إلى بعض الجوانب أفيد، والتركيز عليها أحسن لافي طريق التفهيم والفهم والتبليغ وإنما أيضا في طريقة العلاج.

فيما يخص العدل، هناك وقت ضيق جدا، سأركز على نقط مهمة.

أعتقد أننا قطعنا عدة مراحل منذ تقريبا أربعين سنة، مراحل تأسيس مؤسسات العدل وآخرها المحاكم التجارية وبالتالي لن نعود إلى هذا الموضوع لأننا تحدثنا فيه في كثير من المناسبات وأدلينا برأينا فيه في كثير من المناسبات.

ثم التكوين، تكوين السادة القضاة وتكوين هياكل كتابة الضبط والجهاز المسير لوزارة العدل... تحدثنا فيه كثيرا ولاسيما بالنسبة لتحسين الوضعية المادية للسادة القضاة. فلم يعد أحد يتحدث عن أن الحالة المادية للسادة والقضاة هي مشكل مطروح، لقد عولج، وعولج بشكل لا يدع مجالا لأي شك. تبقي مسألة تحسين الوضعية المادية لأطر كتابة الضبط، وكما قلت في مناسبة سابقة، فهي مسألة أساسية ولابد من التركيز عليها.

أما الآن، الآن نحن في طور مفهوم تحقيق العدل، بعد كل هذا كيف سنحقق العدل؟ نعتقد، وهناك كثير من الآراء، تعتقد أنه تحقيق العدل يجب أولا أن نترك العدل جانبا ونضمن الاستقلال عن الأقوال والاتهامات ومن نشر الغسيل ومن... ومن... ومن... وتبقى المسؤولية على الأجهزة المعنية، على السيد الوزير. على هذه الأجهزة أن تقوم بدورها وأن تعمل على أن يبقى العدل في منأى عن التناول كما يتم تناول أي مشكل من المشاكل، لماذا؟ لأن هذه الطريقة لم تؤد إلى أية

نتيجة، الناس كلهم يتكلمون عن الرشوة وعن كذا وعن المحكمة وعدم الجدوى... وبذلك نساهم في أنه إذا كانت لا تزال هناك نسبة تؤمن بالعدل والعدالة وتحققها فإنها يصيبها الإحباط نتيجة هذه الأقاويل. يجب أن ندع القائمين بالعدل يعملون، وأن تقوم الأجهزة المكلفة بالتفتيش كالسيد وزير العدل، جهاز التفتيش، الأجهزة الأخرى، البرلمان، لجنة العدل والتشريع، اللجان المختصة.. كلها يجب أن تقوم بواجبها في الوقت المناسب وفي المكان المناسب، وهذا بطبيعة الحال لا يشفع في أن لا نقوم بواجبنا من أجل تحقيق العدل وتحقيق العدالة، فتحقيق العدل مرهون بشخص القاضي، وليس مرهونا بأي شيء آخر. فإذا لم يرد القاضي تحقيق العدل فلن يتحقق مهما بذلت من جهد، إنه مرهون بتربية وبضمير وبعدة عوامل، عوامل أساسية، وأساسية جدا. وهنا تأتي عوامل اختيار القاضي من المجتمع. من هو هذا القاضي؟ هناك مجموعة من التجارب الدولية في هذا المجال، ليس أيا كان يصلح لأن يكون قاضيا، لابد أن تكون هناك مقاييس، ثم في اختيار مؤسسة التكوين يجب أن تتطور مع تطور الوقت. وكنا نادينا بأن تتطور حتى في إسمها وحجمها كان تسمى أكاديمية القضاء أو أكاديمية القضاة أو أكاديمية العدل... أعتقد أنه لابد من التفكير في هذا المجال.

أثرنا أيضا مسألة قضاة الجماعات عدة مرات، قلنا إن قضاء الجماعات، تطورت الأمور، ولابد أن يتطور هذا القضاء ويجب إعادة النظر فيه إما بالاستغناء عنه وإما بتطويره أو شيء من هذا القبيل.

تبقى إذن مسألة السجن والسجين، لم يعد سجين سنين مضت هو سجين اليوم، لم تعد السجون تسمى سجونا بل أصبحت تسمى مؤسسات إصلاحية، فالإنسان الذي ارتكب غلطا في المجتمع يجب أن نصلحه، نرسله إلى مؤسسة إصلاحية، ويعود إلى المجتمع وقد أصلح. ولذلك يجب أن نوفر شروط الإصلاح، وعندئذ فإن ذلك الجانح، ذلك الإنسان الذي ارتكب غلطاً سيصلح، وحتى المجرم يمكن إصلاحه... والقضاء يعرف ... إلا... إلا... ولذلك فإن الجميع مطالب بالتفكير في هذا الإتجاه عندنا على ما أعتقد حوالي 42 ألف سجين وربما أقل في هذه الأيام... والسيد الوزير يعرف الرقم بالتدقيق، 42 ألف مواطن ليسوا كلهم مجرمين أبدا ولكن هناك مخالفات للقانون وكذا... وكذا... فلذلك لابد من التفكير في السجين وإبدال هذا الإسم.. أحيانا يكون الإنسان شريفا في المجتمع، ولكن يقع في خطأ لا علاقة له بالإجرام : شيك بدون رصيد، ظلم... كذا فيذهب إلى الحبس ويقضي على حياته إطلاقا. لذلك يجب أن تتبدل المفاهيم وعلى الخصوص أنه يوجد في بلادنا نظام متبع هو النظام الاتهام، وقد تكلمنا على هذا الموضوع عدة مرات، فنحن لا نتبع النظام التحقيقي، بل إننا نتهم الإنسان أولا ونبدأ في البحث عن الحجة للحكم عليه، بينما في النظام الانجلوسكسوني والنظام الأمريكي هناك النظام التحقيقي أي أنهم يبدأون في التحقيق وعندما يعثرون على حجة يوجهون التهمة بناء عليها إلى الإنسان حتى لا يكون الاتهام فارغاً.

على أي حال المسألة مسألة نظام واختيار وسيأتي الوقت لمراجعة هذه القضية، ولكن منذ الآن يجب أن نفكر في أن بعض المفاهيم عندنا يجب تغييرها، ويمكن أن تقوم الجماعات بالدخول في شراكة مع وزارة العدل لتحقيق بعض الأهداف، هناك مثلا سجون تعجز وزارة العدل ماليا من تسيير رغم أننا نتوفر على أفكار ودراسات ومنظور واضح ولكن الله غالب.. لا تستطيع إقامة سجون جديدة أو مؤسسات إصلاحية أخرى، أو مؤسسات إصلاحية فلاحية أو... أو... أو... فيمكن للجماعات التي تتوفر على الإمكانيات أن تدخل في شراكة مع وزارة العدل أو مع إدارة السجون وتقوم بإنجاز هذه الأعمال وتتولى العناية بالسجناء، بالناس الذين كتب عليهم الله تبارك وتعالى أن يدخلوا السجن.

شكراً السيد الرئيس، شكراً السادة المستشارين.

* السيد رئيس الجلسة :

الكلمة للمستشار المحترم السيد محمد الأمين، المستشار المحترم السيد عبد القادر العسولي؟ آخر متدخل في هذه اللجنة السيد عبد القادر العسولي.

* المستشار السيد عبد القادر العسولي :

بسم الله الرحمن الرحيم

السيد الرئيس،

السادة الوزراء،

الأخت المستشارة،

إخواني المستشارين،

كلمتي هذه تنصب على ميزانية الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري.

إن عمل وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري يتطلع اليوم في ظل حكومة التناوب، أي حكومة تنشد التغيير وتسعى إلى الإصلاح الإداري، انطلاقا من التوجهات العامة التي يضمنها التصريح الحكومي، هذه التوجهات التي ترمي إلى ترشيد استعمال الموارد البشرية وعصرنة طرق التدبير وتبسيط المساطر والمسالك الإدارية وتعزيز الأخلاقيات المهنية قصد تقريب الإدارة من المواطنين وجعلها في خدمتهم.

بناء على هذا التوضيح وما ورد في عرض السيد الوزير بخصوص برنامج الوزارة برسم هذه السنة المالية 98-99 نورد الملاحظات التالية :

إن الأسئلة الكبرى التي أفرزتها الظرفية التاريخية تفرض إيجاد بوصلة جديدة بملامح جديدة لمجتمع جديد نطمح إليه جميعا. فلابد من تحقيق مصالحه بين الإدارة والمواطنين، وقبل ذلك يجب أن ننطلق من طرح الأسئلة التالية :

أية إدارة لأي مجتمع؟ أية إدارة لأية رهانات وتحديات؟

إن الإصلاح الإداري الذي تعتزمون تحقيقه، كما تضمنه التصريح الحكومي لم يتعد في حدود اليوم حدود الاستعداد لوضع تصور ووضع خطة. معنى هذا أننا اليوم أمام مدخل استعدادي في المستويات الثلاث الآتية :

1 - الإصلاح التأطيري قائم على ميثاق حسن التدبير الذي تريدون له أن يكون مرجعية للتقيم والمراقبة ومرسوم إطار لعدم التركيز الإداري.

2 - الإصلاح المؤسساتي، وذلك بملاءمة هيكلة الوزارة مع مهامها مع تمكين المجلس الأعلى للوظيفة العمومية من أداء دوره كإطار مؤسساتي للحوار والتشاور.

3 - الإصلاح التقويمي.

بخصوص هذه المستويات الثلاث نسجل السيد الوزير الملاحظات الأولية :

(أ) إن وثيرة سير إدارتنا تتسم بالبطء والارتباك وكذا التوتر في العلاقة بالمواطن كان شخصا ماديا أو معنويا، وهذا ما عطل الكثير من مصالح بلادنا، كما عطل مصالح عموم المواطنين خاصة المحرومين والفقراء وسكان البوادي والمناطق النائية، ما أكثر الناس في الطابورات أمام العديد من المؤسسات في انتظار وثائقهم الإدارية.

(ب) إن مجال الإصلاح الإداري هو مجال واسع وشامل ولابد من إشراك كل الفعاليات والطاقات، وما أكثرها، من أجل صياغة هذا التصور.

هذه السيد الوزير، هي الشراكة الحقيقية التي نوردها من أجل المساهمة في إخراج إدارتنا من وضعية الشلل التي تعيشها كذلك، السيد الوزير، لابد أن يسترشد أي إصلاح برؤية شمولية تأخذ بعين الاعتبار التحولات العالمية حتى نتمكن من استئصال جذور الفساد في إدارتنا وتقويم ما أفسدته التجارب السابقة.

وفي هذا السياق لابد من إصلاح حقيقي للوضعية الإدارية في بلادنا ومراجعة الأجور والتعويضات بالنسبة لكل العاملين في قطاع الوظيفة العمومية خاصة الكتاب والأعوان والأعوان الإداريين وكل الموظفين. ولابد كذلك من مراجعة نظام الترقية الداخلية.

ويجب على وزارتكم -معالي الوزير- العمل على صياغة ميثاق اجتماعي لتطوير الخدمات الاجتماعية لفائدة كل موظفي الوظيفة العمومية.

لذلك، السيد الوزير، لابد من مراجعة جذرية للهيكلة الإدارية ببلادنا من أجل إدارة مواطنة مندمجة في محيطها متصالحة مع المجتمع.

هذه، السيد الرئيس، السيد الوزير، السادة، بعض المحاور الأساسية لتصورنا بخصوص ورش الإصلاح الإداري، ونؤكد لكم من جديد من أعلى هذا المنبر أن الكونفيديرالية الديمقراطية للشغل إذا ما توفرت شروط شراكة حقيقية، مستعدة كل الاستعداد من موقع مسؤوليتها النضالية والتاريخية التي جعلت منها قوة اقتراح وتفاوض، للمساهمة للورش الوطني للإصلاح الإداري.

والسلام عليكم ورحمة الله تعالى، وشكرا السيد الرئيس، شكرا السادة الوزراء، شكراً لإخواني المستشارين.

* السيد رئيس الجلسة :

شكراً السيد المستشار المحترم.

حضرات السيدات والسادة ننتقل الآن إلى مناقشة مشاريع الميزانيات المرتبطة بلجنة التعليم والشؤون الاجتماعية، والكلمة للسيد مقرر لجنة التعليم فليتفضل لعرض التقرير الذي أعده باسم اللجنة.

* المستشار السيد أحمد القادري :

سننتقل إلى مناقشة قطاع جديد وهذا يفرض أن يكون الوزراء المعنيون حاضرين، لذلك ألتمس من المجلس الموقر إذا لم يكن هناك مانع أن نتوقف لساعة، ونبدأ على الساعة الثالثة نظرا لأن المجلس الحكومي لا زال مجتمعا لحد الآن وحضور الوزراء ومساهمتهم في الحوار ستكون أكثر جدوى.

* المستشار السيد أحمد العلمي :

السيد الرئيس تدخل الأستاذ القادري في محله، وأنا أتألم وأتأسف على عدم حضور السادة الوزراء المعنيين بهذا القطاع، وهو قطاع هام، ويهم ما يقرب من 13 وزير وكاتبا للدولة، نحن يمكن أن نتابع برنامج المقرر ونسجل وبكل أسف غياب السادة الوزراء باستثناء السيد وزير الصحة الذي هو في حالة مرض ونطلب من الله تبارك وتعالى الشفاء، وشكراً السيد الرئيس.

* السيد رئيس الجلسة :

الرأي للمجلس.

* المستشار السيد أحمد القادري :

السيد الرئيس،

هناك مؤسسة دستورية هي مجلس الحكومة ومجلس الحكومة مجمع الآن، والسادة الوزراء الذي حضروا جاءوا لتمثيل قطاع العدل وقطاع حقوق الإنسان، نحن في هذه القضية لا نريد أن نجعل منها موضوع معركة بين الأغلبية والمعارضة، لذلك نطلب من الرئاسة ومن المجلس الموقر الموافقة على رفع الجلسة لمدة ساعة خاصة وأن السيد رئيس لجنة التعليم والشؤون الاجتماعية، هذه القطاعات تهم 13 من أعضاء الحكومة.

* المستشار السيد أحمد العلمي :

الأستاذ، مجلس الحكومة برمج منذ 24 ساعة وربما منذ 48 ساعة، أما جلسة المجلس هذه فإنها مبرمجة منذ أكثر من أسبوع فأعتقد أنه كان من اللازم على الحكومة أن تأخذ بعين الاعتبار برمجة هذه الجلسة التي هي على علم بها وحضرت يوم برمجتها من طرف ندوة الرؤساء، أعتقد أنه من اللازم علينا أن نواصل دراستها لمشاريع الميزانيات كما هو مقرر في جدول الأعمال ونسجل بأسف عدم حضور الوزراء، فلو أن الحكومة أخبرتنا وليس عن طريق الأغلبية، لو أن الوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان جاء ناقش قضية الغياب مع الرئاسة وطلب تأجيل الجلسة لقبل، أما الآن ولم يحدث شيء من ذلك فلا، ألا أقول؟ إنها إهانة ولكن أقول إنه بالنسبة لي فإنني أعتبره خطأ ارتكب إزاء مجلسنا وإزاء هذه الجلسة.

شكراً السيد الرئيس.

* السيد المستشار (لم يذكر إسمه) :

بسم الله الرحمان الرحيم

السيد الرئيس،

إخواني، أختي المستشارة،

هذه الملاحظة التي أثارها الأستاذ القادري أثرنا بالأمس في تدخلنا، قلنا الآن نحن مع من نتكلم؟ فالمستشارون غادر أغلبهم القاعة، والوزراء المعنيون بهذه القطاعات غير حاضرين، وتدخلاتنا يجب أن يسمعها الوزراء لكي يجيبونا عنها أو يجعلوا من اهتمامهم تطبيق الملاحظات والاقتراحات التي نبديها.

لذلك أطلب منكم -السيد الرئيس- رفع الجلسة حتى يأتي الوزراء ويكون المستشارون أيضا حاضرين لأن الجميع معني بهذا الموضوع وبما نقول حوله.

* المستشار السيد سعيد التادلاوي :

السيد الرئيس الآن هناك ملتمس تقدم به المستشار السيد أحمد القادري ونحترمه، ولكن نريد أن نعرف فقد إذا كان ملتمسا باسم الحكومة، يجب أن نعرف؟ وعندئذ نناقشه.

* السيد رئيس الجلسة :

الرئاسة تقترح عليكم رفع الجلسة لمدة ساعة شكرا.